مستقبل القدرة الايرانية في إحتواء الضغوط والعقوبات الامريكية بعد إنسحاب الولايات المتحدة الامريكية من الاتفاق النووي

م.د. احمد صدام إبرام(*)
Ahmedsaddam557@gmail.com

الملخص

ألقت الضغوط الخارجيّة التي تتعرّض لها إيران بفعل إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الاتفاق النووي وإعادة فرض العقوبات الأقتصادية عليها، بظلالها على الواقع الإيراني لتشمل الصُعد كافّة. فاقتصاديّاً تلكّت مشاريع التنمية الاقتصادية، وأرتفعت معدّلات البطالة والتضخم، وإنخفضت قيمة العملة الإيرانية، الأمر الذي إنعكس بدوره على إنخفاض القدرة الشرائيّة للمواطن الإيراني، وأزدياد التذمّر الشعبي ضدَّ الحكومة، سياسيّاً تباينت توجّهات الرؤية السياسية الإيرانية وعدم توحّد موقفها بشأن الأتفاق حول البرنامج النووي الإيراني– الأمريكي، اجتماعيّاً تراجع دعم المجتمع نسبيّاً للحكومة يُزيد من مطالب الجماعات الاجتماعيّة القوميّة العرقيّة (الاثنيّة)، التي تشكّل ورقة ضغط على استقرار النظام السياسي. هذه الضغوط بمجملها يمكن أن تكون نقاط ضعف تنفذ من خلالها جهات خارجيّة مُحاولة إستغلالها لإضعاف السلطة السياسيّة.

أمام هذه التحدّيات الداخليّة والخارجيّة التي تواجهها إيران – والتي تهدف الولايات المتحدة من وراء ممارستها إخضاع إيران وإجبارها على تغيير (سلوكها) السياسي– تسعى القيادة الإيرانيّة إلى توظيف ممكنات قوّتها السياسية والاقتصادية والعسكريّة والأمنيّة، من

(*) كلية الحقوق، جامعة النهرين.

أجل إحتواء الضغوط الأمريكية، وما ينجم عنها من ضغوط داخليّة يمكن أن تُهدّد شرعيّة بقاء النظام السياسي الحاكم.

The Future of Iranian ablitiy to confront the U.S.A's pressure and sanctions after the latter withdrawal from the Nuclear Treaty.

Dr. Ahmed saddam edam
College of Law/Al-Nahrin University

Abstract:

External pressure on Iran by the US withdrawal from the nuclear deal and the reimposition of economic sanctions has cast a shadow over the Iranian reality to include all levels. Economically, these economic development projects were delayed, unemployment and inflation increased, and the value of the Iranian currency depreciated, which in turn was reflected in the decline in the purchasing power of the Iranian citizen and the increasing public discontent against the government. Politically, the Iranian political vision has varied and its position on the agreement on the Iranian-American nuclear program has not been consolidated. Socially The relatively low support of society for the government increases the demands of the national (ethnic) ethnic social groups, which are a lever on the stability of the political system. These pressures as a whole can be weaknesses through which external actors attempt to exploit them to weaken political power.

المقدمة

أنبرت كتابات العديد من الباحثين والخبراء الاستراتيجيين حول إمكانيّة إيران في تحمّل الضغوط والعقوبات الدوليّة التي فُرضت عليها بعد إنسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الأتفاق النووي، والشروط التي أعلنتها الإدارة الامريكيّة بشأن تقويض سياستها –أي إيران– في الشرق الاوسط وصولاً إلى تغيير (سلوكها) السياسي، بسبب عدم إلتزامها (من وجهة النظر الأمريكية) بقرّرات المجتمع الدولي وتدخّلها المستمر في زعزعة الأمن الأقليمي. وما ينتج عن تلك العقوبات، من آثار اقتصاديّة وسياسيّة واجتماعيّة تُلقي بظلالها على

الداخل الإيراني فتحاول خلق فجوة وعدم ثقة بين المجتمع والحكومة من جانب، وربّما تُهدّد شرعية بقاء النظام السياسي من جانب آخر.

أدركت القيادة الإيرانيّة خطورة هذه التهديدات وآثارها الداخليّة والخارجيّة التي تتعرّض لها جرّاء إعادة فرض العقوبات الأمريكية عليها، فلجأت إلى تبنّي ستراتيجيّة تطوير عناصر قوّتها السياسيّة والاقتصادية والعسكريّة والأمنيّة وتوظيفها بكافّة الوسائل سواءاً أكانت ذاتيّة أو عن طريق التعاون مع غيرها من الدول، لأن ممكنات قوّة الدولة إذا ما تمَّ توظيفها وعلى الصُعد كافة، فأنها تؤثّر على طبيعة الدور الذي يمكن أن تؤدّيه الدولة في بيئتها الداخليّة والخارجيّة. الأمر الذي قاد إيران – ومن أجل محاولة إستيعاب الضغوط الداخليّة والخارجيّة– إلى محاولتها الإفادة من عناصر قوّتها بشكل كامل وصولاً إلى تحويلها إلى قدرات مهمّة قادرة على إيقاع الأثر المطلوب.

لذا فأنَّ إشكاليّة البحث تكمن في: تسعى إيران جاهدة إلى توظيف ممكنات قوّتها وعلى المستويات كافة، السياسية والاقتصادية والعسكرية والامنيّة، بعد إنسحاب الولايات المتحدة من الأتفاق النووي، إلّا إنها (أي إيران) قد تجد صعوبة في إحتواء الضغوط والعقوبات الاقتصادية المفروضة عليها بسبب عدم إستمرار تحمّلها لهذه العقوبات، وما ينتج عنها من تهديدات تمتد آثارها إلى بيئتها الداخليّة والخارجيّة على حدٍ سواء.

بينما تنطلق فرضيّة البحث من: تبنّي القيادة الإيرانيّة – ومن خلال توظيف متغيّرات القوّة الداخليّة والخارجيّة– سياسة قائمة على أساس الإحتواء والإستمالة تارة والتهديد بإستخدام القوّة تارة أخرى، في التعاطي مع الضغوط الخارجيّة الناجمة عن إعادة فرض العقوبات الأمريكية على إيران.

وتكمن أهميّة البحث في: تحديد مؤشّرات القوّة والضعف الداخليّة والخارجيّة (الداعمة والكابحة) للقدرة الإيرانية، مع سعي إيران إلى تطويع مؤشّرات القوّة لديها في سبيل تحمّل الضغوط ومواجهة العقوبات الأقتصادية الأمريكية المفروضة عليها، أو التقليل من حدّة آثارها.

ولإثبات فرضيّة البحث سيكون منهج البحث معتمد على عدّة مناهج منها، منهج (التحليل النظمي) من خلال تحليل القدرات الإيرانيّة للكشف عن إمكانيّة تحمّلها الضغوط والعقوبات الأمريكية في ضوء متغيّرات القوّة والضعف الداخليّة والخارجيّة. كما سيتم إعتماد المنهج (الوظيفي) من خلال سعي القادة الإيرانيّون إلى توظيف متغيّرات القوّة الداخليّة والخارجيّة الداعمة للقدرة الإيرانيّة من أجل التعاطي مع التهديدات الخارجيّة قدر الإمكان.

وقد تمَّ تقسيم البحث – فضلاً عن المقدمة والخاتمة– إلى ثلاثة محاور وكما يأتي:

أوّلاً: المتغيّرات الداخلية والخارجية الداعمة للقدرة الإيرانيّة.

ثانياً: المتغيّرات الداخلية والخارجية الكابحة للقدرة الإيرانيّة.

ثالثاً: مستقبل القدرة الإيراني على تحمّل الضغوط والعقوبات الأمريكية في ظل الإنسحاب الأمريكي من الأتفاق النووي.

أوّلاً: المتغيّرات الداخليّة والخارجية الداعمة للقدرة الإيرانيّة

تسعى إيران جاهدة – من أجل إستيعاب الضغوط الدوليّة المتولّدة نتيجة الإنسحاب الأمريكي من الأتفاق النووي، وإنعكاسها سلباً على الداخل الإيراني– إلى توظيف ممكنات قوتها الداخليّة والخارجيّة وتحويلها إلى قدرات فاعلة ومؤثّرة بغية إيقاع التأثير وتحقيق غاياتها وأهدافها التي رسمها صانع القرار الإيراني ضمن الخطط الاستراتيجيّة الفاعلة للدولة.

١ـــــ المتغيّرات الداخليّة الداعمة للقدرة الإيرانيّة

أ– حكمة القادة الإيرانيين في إدارة الحوار

إنَّ توافر عنصر الإدراك لدى صانع القرار الإيراني بمقدّرات الدولة القوميّة الماديّة وغير الماديّة وحدود الدور الإيراني، جعلها من الدول القادرة على صياغة أهدافها السياسية في ضوء ما تمتلكه من وسائل وأدوات سياسية واقتصاديّة وعسكريّة، فضلاً عن وجود قيادات سياسيّة تتمتّع بالذكاء في التعامل مع الآخر والحنكة في إدارة الأزمات التي تواجهها.

إذ تبنّى الرئيس الإيراني (حسن روحاني) منهج (التعقّل والإعتدال)[١] الذي يولي للحوار والمرونة مساحة أكبر، والقائم على إزالة التوتّر وتوظيف الآليّات الدبلوماسيّة والميل نحو التعاون والتنسيق في السياسة الخارجيّة. وأيّده مرشد الثورة الاسلامية (علي خامنئي) كبديل عن الصراع في إدارة العلاقات الدولية، وربطه بضرورة العمل الدبلوماسي بقوله:(المجال الدبلوماسي يتطلّب بطبيعته الليونة وإشاعة أجواء الحوار ويسعى إلى الحلول عن طريق المباحثات)[٢]. وهذا المنهج بشكل عام، لا يعني التنازل عن الثوابت بأيٍّ شكل من الأشكال، وإنما قد يدخل ضمن نطاق السعي الإيراني الدائم لتخفيف الضغوط الدولية عليها خاصة من قبل الولايات المتحدة الامريكية وتقوية مواقفها في الدفاع عن برنامجها، وتقليل تعرّضها لضغوطات أمريكيّة بسبب مواقفها المتصلّبة، من خلال تأكيدها على إن الحوار هو الحل الأمثل لإقناع دول العالم بالنوايا السلمية لبرنامجها النووي. والدليل على ذلك، إن مرشد الثورة الإسلامية (علي خامنئي) أعتمد عليه (أي المنهج) في مواجهة الضغط الامريكي ومحاولة تضييق الخناق على ايران لكي تغيّر سلوكها، فعلى الرغم من السياسة الامريكية لتشديد العقوبات عليها، إلا أنه قد حثَّ بأستمرار على ضرورة أتّباع سياسة (المقاومة الرشيدة) التي ترتكز على التحايل بشكل مبتكر على القيود الاقتصادية المفروضة عليها، وتطوير برنامجها الصاروخي، والحفاظ على سياستها الإقليمية المُتّسمة بالتحدّي[٣].

كما نلحظ تغيّر نبرة الخطاب السياسي الإيراني في زمن الرئيس الحالي (حسن روحاني)، مقارنة بالخطاب السياسي الذي ساد آبان مدّة حكم الرئيس السابق (أحمدي نجاد)، وأسهم برفع مستوى التوتّر في علاقات إيران الخارجية خاصة حيال الجوار الإقليمي[٤]. إذ تبنّت القيادة الإيرانية (الحالية) آليّة جديدة مُتمثّلة بتقديم الحوار على أيّ خيار آخر، وهي ليست ببعيدة عن توجهيات (علي خامنئي) ورضاه مُتأطرة بالذكاء الدبلوماسي في التعاطي مع ما تريده الولايات المتحدة الامريكية وأوربا من إيران، وأن الأمور تُحسب ببالغ الدقّة وضمن الأفق الاستراتيجي، في أطار رأسمالي بحت والمرتكزعلى الحصول على جملة أرباح إزاء

التنازل أو ربما خسارة موقف ما[٥]. ومن ثمَّ فأنَّ إلتقاء أقوى مؤسستين (المرشد الأعلى، والرئيس) على أرضية مشتركة، يعطي الأنطباع عن تصوّرات إيران لركيزة العمل السياسي وفق آليات جديدة تعمل على الإستفادة من معطيات ومتغيرات الساحة الدولية لأحتواء الضغوطات الامريكية وتحقيق أكبر قدر ممكن من المصلحة العليا للدولة.

وفي الإتجاه نفسه، يؤكّد وزير الخارجية الإيرانية (محمد جواد ظريف) بأنَّ الميزة الخاصة التي تتوافر عليها سياسة الحوار الإيرانية تكمن في مجال خطاب الثورة الاسلامية الذي يُبنى على مفاهيم الإيمان بالقدرات الذاتية والإستقلال والأصول القيميّة للجمهورية الاسلامية، وهذه العناصر هي التي حققت لإيران خلال العقود الأربعة الماضية بالتحديد قوّة تراكميّة أصبحت ظاهرة للعيان اليوم، وبأمكانها توظيفها من أجل إستيعاب الضغوطات والعقوبات الامريكية[٦]. ويبرهن على ذلك عقم القرارات أو الخطوات المُتخذة في المنطقة دون المُشاركة الإيرانية، كما يعتقد أيضاَ (أي وزير الخارجية) أنَّ من يحاول حرمان إيران من عامل القوّة فهو في الحقيقة يفتقد إلى سياسة صحيحة تضمن التعاطي الصحيح مع مجريات الأحداث الدوليّة[٧].

إذن حكمة القادة الإيرانيين أرتكزت على مقاربة مدروسة بعناية ودراية تقوم على أساس المبادئ والقيم التي تؤمن بها الجمهورية الاسلامية الإيرانية والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها، ومحاولة ترجمة المقاربة هذه من خلال سياسة الحوار والمرونة والأعتدال من أجل بناء الثقة في التعامل مع المجتمع الدولي، وبما ينسجم مع تحقيق المصلحة الوطنية الإيرانية.

ب- التحكّم الإيراني بأمن الطاقة

يعد أمن الطاقة من أهم المتغيرات التي تؤثّر في التوجّهات الاستراتيجية للقوى الدولية، وأحد الأركان الرئيسة للأمن القومي وشرط مسبق لضمان النمو الاقتصادي المستديم، ومن ثمَّ فأنَّ قدرة أيّ دولة على تأمين الطاقة تحدّد مكانتها وقوتها ومدى تأثيرها في الساحة الدولية.

وعند إسقاط هذه الفرضيّة على قدرة الدولة الإيرانية نجدها تحتل مركزاً هاماً في أمن الطاقة الدولية والاقتصاد العالمي بسبب أحتياطاتها من النفط والغاز الطبيعي، إذ أشارت الأحصائيات الأخيرة التي نشرتها شركة (بريتش بتروليوم البريطانية)، بأن إيران أضحت صاحبة أكبر أحتياطي للغاز بعد تضاؤل مخزون الغاز الروسي الذي كان الأول في العالم، وثالث أكبر أحتياطي للنفط في العالم، فضلاً عن توقّع الخبراء الإيرانيين أكتشاف حقول نفطيّة أخرى تحتوي على خزين يقدّر بـــ (٤٥٠) مليون برميل نفط، وحقول غازيّة تقدّر أحتياطاتها بـــ (١٥٢) مليار م^{3}من الغاز الطبيعي[٨]. كما تعد إيران ثاني أكبر مصدّر للنفط في أوبك، إذ بلغ أنتاجها–قبل فرض العقوبات الأمريكية على قطّاعها النفطي في تشرين الثاني/٢٠١٨–وفقاً لتقرير منظمة أوبك الشهري (٣،٧٣٤) مليون برميل يومياً، بينما بلغ إحتياطها منه (١٥٥.٦٠٠) مليار برميل[٩]. هذه الأنتاجية العالية والأحتياطات الهائلة من الثروات الطبيعية منحتها القدرة على التحكّم بإمدادات الموارد النفطية للدول المستهلكة لها، وبالتالي إمكانيّتها –أي إيران– على إحداث خلل في أمن الطاقة. الأمر الذي يجعلها توظّف هذه الإمكانيّة في إحتواء الضغوط الأمريكية.

من جانب آخر، تنبع أهمية القدرة الإيرانية وتحكّمها بأمن الطاقة ليس في التأثير على رسم ملامح سياسات الطاقة بعدّها فاعلاً أساسيّاً ومورداً رئيس للسوق العالمية فحسب، وإنّما بحكم موقعها الحيوي أيضاً الذي جعلها متحكمة بمضيق هرمز، الذي يعد أحد أهم مناطق أمدادات الطاقة الدولية. ويمثل مضيق هرمز الممر المائي الوحيد الذي يربط بين الخليج العربي والمحيط الهندي، ومن ثمَّ لا بدَّ لجميع ناقلات النفط أن تمر خلاله، بعدّه نقطة حيويّة في أمدادات الطاقة الدولية، إذ تمر من خلاله ١٤% من مجمل تجارة النفط العالميّة، وتطل إيران على الساحل الجنوبي منه، إذ يبلغ طوله ١٨٠كم وعرضه في أضيق نقطة ٤٥كم، وصغر المساحة هذا أعطى لإيران قدرة السيطرة على المضيق، فضلاً عن أمتلاكها ١٢ ميناء على مضيق هرمز[١٠]. إنَّ موقع إيران الحيوي هذا جعلها قادرة على إغلاق

المضيق، والتصدّي لأيّ قوة تأتي من خلاله، ممّا يعني أمكانيتها إيقاف حركة الملاحة الدوليّة إذا هي أرادت ذلك.

وإنطلاقاً من الواقع الجغرافي للمضيق وقرب السواحل الإيرانية منه، فضلاً عن الوجود العسكري الكثيف على طول السواحل والجزر القريبة منه، ترى إيران إنها يمكن أن تتحكّم بأمدادات جزء من الطاقة إلى العالم من خلال أشرافها على هذا الممر الحيوي، وبالمقابل تزداد المخاوف الامريكية من أحتمال توظيف إيران لموقعها الجغرافي المهم في هذه المنطقة للتلويح بسلاح النفط وإغلاق المضيق[١١]، في حالة نشوب حرب أمريكية مع إيران. والتي تؤدّي لا محالة إلى حدوث أزمة عالمية في الطاقة تكون تداعياتها خطيرة على الدول المُستهلكة للنفط، الأمر الذي يؤثّر سلباً على أمن الطاقة.

ج- توظيف القيادة الإيرانية للقوّة الاقتصادية

تعد القوة الاقتصادية من أهم المتغيّرات التي تعزّز مكانة الدولة وتضمن تفاعلاتها وإستمرارها كفاعل مهم في الساحة الأقليمية والدولية، شرط أقترانها (أي القوة الاقتصادية) بحسن التوظيف وكفاءة الإدارة، بالشكل الذي يحقّق مصالح الدولة العليا ويزيد من قدرتها على التأثير في مجريات الأحداث الدوليّة. إذ يمكن أن تؤدّي القوّة الاقتصادية- إذا ما أُحسن توظيفها- ثلاث أدوار وظيفيّة هي، أولهما: وسيلة للتفوّق على الدول الأخرى، وبالأخص الأضعف اقتصاديّاً، وثانيهما: وسيلة للتقارب مع حلفائها، وثالثهما: كأداة مهمّة للتنافس والصراع مع القوّة المساوية لها[١٢].

هذه الرؤية الاستراتيجية للقوّة الاقتصادية لم تكن بمنأى عن توجّه صانع القرار الإيراني الذي أدرك أهميتها البالغة، ودورها الأساسي في تحقيق أهداف الدولة وطموحاتها. لذا ومن أجل معالجة بعض الخلل الذي يشوب الاقتصاد الإيراني نتيجة تجارته الخارجيّة غير المتوازنة والمرتكزة أساساً على صادرات النفط، وإبعاده ولو بشكل نسبي عن التداعيات السلبيّة للتغيرات الحاصلة في أسواق النفط العالمية[١٣]، ومنها الصدمات النفطيّة المُعاكسة من جهة، والعقوبات الدوليّة التي فُرضت على إيران من جهة أخرى. تبنّت إيران سياسة الاقتصاد

المُقاوم*، الذي يقوم على إعادة بناء البنية التحتيّة للاقتصاد الإيراني وصولاً لتأمين حاجة البلاد من السلع والمواد الأساسيّة، بحيث لا تحتاج في ظل هذا الاقتصاد لأستيراد البضائع بشكل يُمكّن أعداء الدولة الإيرانية من إستغلال العقوبات ضدّها[١٤]. وتماشياً مع هذه السياسة أقرّت إيران عام ٢٠٠٥ وثيقة (رؤية ٢٠٢٥) التي أعدّها (مجلس تشخيص مصلحة النظام)، وهي عبارة عن مشروع استراتيجي يستهدف تحويل إيران خلال عشرين سنة إلى القوّة الأقليمية الأولى في منطقة الشرق الأوسط بشكل خاص وجنوب غرب آسيا بشكل عام. وتتضمّن هذه الويثقة خططاً بعيدة المدى للقطاعات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية والتكنولوجية. وتعتبر إنّ المتغيّر المركزي لتحقيق المكانة الأقليمية هو (معدّل النمو الاقتصادي)الذي لابدَّ أن يكون في حدود ٨% عام ٢٠٢٥[١٥].

وتعد إيران من بين أفضل الدول التي نجحت في تنويع نشاطها الاقتصادي بعيداً عن النفط، فعلى الرغم من تميّز الاقتصاد الإيراني بقطّاع الطاقة الكبير، إلا إنَّ هذا الوضع لم يمنع القيادة الإيرانية من بذل جهود حثيثة في سبيل تنويع قاعدة الصادرات غير النفطيّة، والتي بلغت نسبتها ٤٦% من أجمالي صادرات البلد وفقاً للنشرة الأحصائية السنويّة لمنظمة الدول المصدّرة للنفط (أوبك)، في حين أرتفعت هذه النسبة لتبلغ ٥١% لعام ٢٠١٧[١٦].

وفي الإتجاه نفسه، دعا المرشد الأعلى للثورة الاسلامية (علي خامنئي)–من أجل توظيف القوّة الاقتصادية–إلى سياسة تخفيف الأعباء الاقتصادية عن كاهل الدولة، ومشاركة القطاع الخاص، وتشجيع الإستثمارات الخارجيّة في عملية القيادة الاقتصادية، فضلاً عن التدرّج في تقليل الأعتماد على عوائد النفط، وتفعيل سياسة الخصخصة عبر تسهيل سُبل الإستثمار والأنتاج الاقتصادي أمام الجميع، من أجل زيادة الثروة القوميّة وتحقيق الرضا الشعبي[١٧]. خاصة وإنَّ هذا التوجّه يجد أرضيته في الاقتصاد الإيراني الذي يتمتّع بكافة الظروف والعوامل التي تؤهّله لكي يتحوّل إلى قدرة اقتصاديّة كبرى مثل وجود أحتياطات كبيرة من النفط والغاز، وأمتلاكه مساحة من الأراضي القابلة للزراعة، تعدّد مصادر المياه، وتوفّر

الطاقة البشريّة الماهرة، فضلاً عن وجود العقول الاستراتيجية التي تستوعب ذلك، وتنوّع المشاريع الإستثماريّة[١٨]. إذ بلغت نسبة الإستثمارات في الاقتصاد الإيراني من أجمالي الناتج المحلي (٣٦%) مقارنة بنسبة (٢١%) على المستوى العالمي، وهذا يعني إنَّ هناك معدّلات تراكم لرأس المال والثروة في إيران مرتفعة وفق المعدّلات الدوليّة، وتقوم إيران بتشجيع الإستثمارات الأجنبية في مجال الطاقة وتنمية وتطوير حقولها النفطيّة والغازيّة، وإستطاعت التحرّك صوب روسيا لأنشاء شركات مشتركة في مجال التنقيب عن البترول وإنتاجه[١٩].

كما قامت إيران بصياغة وتنفيذ عدّة خطط خماسيّة للتنمية بمختلف جوانبها، منها الخطّة الخماسيّة السادسة للتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية (٢٠١٦/٢٠٢١) (يجري تنفيذها حالياً)، والتي ترنو منها على الصعيد الاقتصادي إلى تحقيق النمو الاقتصادي السريع والدائم بنسبة ٨% سنويّاً وعلى أمتداد خمسة أعوام من خلال أجتذاب الإستثمارات الأجنبية، وتحويل مابين ٣٠-٣٨% من عائدات النفط والغاز إلى (صندوق التنميّة الوطنيّة)، والعمل على تطوير صناعة النفط التي تعتقد الحكومة إنها بحاجة لإستثمارات بقيمة (٢٠٠) مليار دولار خلال الأعوام المقبلة للوصول إلى أهداف التنمية[٢٠]. وعلى الرغم من صعوبة تنفيذ خطّة التنمية هذه كما مُخطط لها في الوقت الحاضر نتيجة فرض العقوبات الدولية على إيران بعد إنسحاب الولايات المتحدة من الأتفاق النووي، لكن الاقتصاد الإيراني- وفي ظل السياسات التي تبنّتها القيادة الإيرانية – يحاول أن يستمد قوته من قدرته على النمو الذاتي بمعدلات مناسبة، وإمكانيّته على أمتصاص الصدمات الخارجية التي قد تنتج عن أزدياد الضغوط وتشديد العقوبـــات الاقتصادية، أو دخول البلاد في حالة حرب، من خلال التوظيف الأمثل لعناصر القوّة الاقتصادية.

د- تنمية القدرات العسكريّة الإيرانيّة

تعد القوّة العسكريّة من أكثر المتغيّرات المؤثّرة والحاسمة في تحقيق النصر والخسارة للدولة، إذ أُعطيت قيمة وأهميّة كبيرة في أدراك صانع القرار السياسي الذي يسعى إلى توظيفها في إدارة سياساته الدوليّة، فالقوّة العسكريّة وسيلة- فضلاً عن الوسائل الأخرى-

غرضها الأساسي الدفاع عن أهداف الدولة من خلال التأثير على التوجّهات والأدوار والأهداف وأفعال الدول الأخرى[٢١].

وإنطلاقاً من هذه الفرضيّة، وأدراكاً لأهميّة القوّة العسكريّة أمر المرشد الأعلى للثورة الاسلاميّة (علي خامنئي) في آب ٢٠١٥، برفع القدرات الصاروخية والدفاعية لقوات الجيش والحرس الثوري، وتطوير تكنولوجيا المنظومات الصاروخية وإنتاج الأسلحة والمعدّات الدفاعية الصانعة للتفوّق بأهداف ردعية وبالتناسب مع مختلف أنواع التهديدات، وذلك بتخصيص (٥%) من الموازنة العامة، وفقاً للخطّة التنمويّة السادسة للسنوات الخمسة القادمة[٢٢]. هذا التوجّه يدل على إنَّ إيران تدرك حدود الأهتمام برفع مستوى قدرتها العسكريّة من خلال الإستمرار في سعيها المكثّف لبناء ترسانه عسكرية تجعل منها القوّة الأقليميّة الاكبر القادرة على مواجهة التهديدات القائمة والمُحتملة، فالقوّة العسكرية في عقليّة المسؤوليين الإيرانيين تُشكّل أهمية كبيره لبلادهم للحفاظ على سيادة إيران والحفاظ على تطوير مستقبل مصالحها أقليميّاً ودوليّاً.

وفي هذا الاطار فقد شهدت القدرات العسكريّة الإيرانية قفزة نوعيّة في مجالات عدّة أبرزها أنتاج الصواريخ قصيرة ومتوسطة وبعيدة المدى محليّة الصنع،إذ إستطاعت إيران عام (٢٠١٦) محليّاً تطوير بعض النسخ من الصواريخ صينيّة الصنع قصيرة المدى مثل صواريخ (كروز النور) المُضادّة للسفن، وأيضاً إستطاعت إيران أنتاج وتطوير صواريخ سجّيل (١٠-f1) بعيدة المدى، وتطوير بعض الغوّاصات الصغيرة والصواريخ والمركبات، ومدافع الهاون والمدفعيّة والألغام وقاذفات صواريخ متعددة المديات[٢٣]. وقامت بجهود كبيرة لتطوير الصواريخ البالستيّة التي عدّتها جزءاً محوريّاً من عمليّة إعادة بناء القوّة العسكريّة مُعتمدة في ذلك على اصدقائها وحلفائها مثل روسيا والصين وكوريا الشماليّة، لاسيّما أنَّ بعضها قادر على حمل رؤوس نوويّة، وفي الوقت نفسه سعت إيران إلى تطوير برنامجها النووي من خلال تطوير مفاعلاتها وتخصيب كميّات أكبر من اليورانيوم[٢٤].

إذن حقّقت إيران تقدّماً فعليّاً في مجال تنمية القدرات العسكريّة، إذ تحوّلت من ستراتيجيّة المُشتريات المبنيّة على أساس الواردات، والصناعات العسكريّة المُعتمدة على قطع الغيار الأجنبيّة، والدعم الفني الوارد من الخارج، إلى ستراتيجيّة الأكتفاء الذاتي. وهذا ما أشار إليه وزير الدفاع الإيراني الأسبق وأمين المجلس الأعلى للأمن القومي حاليّاً (علي شمخاني) في الحوار معه عن حجم المساعدات الخارجيّة في مجال التصنيع العسكري بقوله: (أنَّ معظم أنتاجنا يقوم على القدرات الذاتية لقوّاتنا المسلّحة، ولعلَّ أحد أسباب تفوّقنا في هذا المجال هو العقوبات الكثيرة المفروضة على الجمهورية الإسلامية الإيرانية، ومن ثمَّ فحينما شعرنا أنَّ جميع الأبواب مغلقة علينا لم نجد وسيلة غير الإعتماد على أنفُسنا)[٢٥].

وفي الإتجاه نفسه، وضمن مجال تنمية وتطوير القدرات العسكريّة الإيرانيّة أوضح وزير الدفاع الإيراني السابق ومستشار المرشد الأعلى للشؤون الدفاعيّة حاليّاً (حسين دهقان) في ٢٣ آب ٢٠١٦، بقوله: (أنَّ الجمهورية الإسلامية ستطوّر وتطلق أيَّ صاروخ تراه ضروريّاً للحفاظ على قدرت الردع، وإنّه لن يوافق على أيَّ قيود خارجية على نطاق الصناعة الصاروخية وغيرها من الصناعات العسكرية، وأكد على مضي الجمهورية في برنامج الفضاء الذي أمدّه عشرة سنوات)[٢٦].

أنَّ تأكيد المرشد الأعلى للثورة الاسلامية، والمسؤولين العسكريين من خلال تصريحاتهم على أهميّة تنمية وتطوير القدرات العسكريّة الإيرانية ودورها الأساسي في تحقيق مصالح الدولة العليا، يدل على أمرين مهمّين، الأول: إنَّ إيران تحقّق بعض التقدّم التكنولوجي في الميدان الدفاعي، أمّا الثاني: هو أمتلاك إيران القدرة على تطوير بعض الأنظمة العسكرية. ممّا يمنح الدولة قوّة سياسية على مستوى المفاوضات مع الولايات المتحدة وأوربا بشكل عام، لأن القوّة العسكريّة تسمح بإقامة حوارات متوازنة وقائمة على أساس المرونة في تبادل وجهات النظر بين طرفي الأزمة.

٢- المتغيّرات الخارجيّة الداعمة للقدرة الإيرانيّة

أ- روسيا الأتحاديّة

تعد روسيا الأتحادية الحليف والداعم الأول لإيران فيما يتّصل بالبرنامج النووي الإيراني، لكن هذا الدعم الروسي لا ينبع من أعتبارات أخلاقيّة أو موضوعيّة قدر إنطلاقه من أعتبارات مصلحيّة، وحسابات ستراتيجيّة واقتصاديّة، وإلتقاء المصالح المشتركة للطرفين معاً، الأمر الذي من الضروري إستحضاره عند تحليل الدعم الروسي لإيران. إذ تحتل الأخيرة مكان الصدارة في سلّم الأهتمامات الاستراتيجيّة وفق الرؤية الروسيّة، لأن حفاظ روسيا على هيمنتها في منطقة آسيا الوسطى، لا يتم إلا من خلال تطوير علاقاتها مع إيران، من أجل تأمين حدودها الجنوبيّة خشية إندلاع الصراعات الأقليميّة في تلك المنطقة[٢٧]. وتعد إيران الطريق الأقصر والممر المركزي والوحيدة التي ترتبط جغرافيّاً ببحرقزوين ومنطقة آسيا الوسطى والقوقاز التي أزدادت أهميّتها بعد أكتشاف مصادر الطاقة في بحر قزوين[٢٨]. لذلك تسعى روسيا من خلال تقاربها مع إيران إلى كسر طوق العزلة الذي تمارسه الولايات المتحدة تجاه إيران، والتخفيف من شدّة العقوبات الدوليّة المفروضة عليها، لأن روسيا تجد في إيران وسيلة من خلالها خلق موطئ قدم وتأكيد لدورها في منطقة آسيا الوسطى والقوقاز.

وتحاول روسيا توظيف البرنامج النووي الإيراني كورقة ضغط في مواجهة الولايات المتحدة، وأثبات الدور والمكانة الروسيّة في الساحة الدولية، لاسيّما بعد أن فقدت مكانتها كدولة عظمى في المجتمع الدولي بعد أنهيار الأتحاد السوفيتي السابق، ومن هنا فقد ربطت روسيا بين البرنامج النووي الإيراني وجملة من القضايا الدوليّة، لاسيّما تمدّد حلف الناتو إلى دول مجاورة لروسيا من جهة، وعرقلة مشروع نشر الدرع الصاروخي الامريكي المُضاد للصواريخ البالستيّة في العالم من جهة أخرى[٢٩].

من جانب آخر، تعد إيران رغم المشكلات والعقوبات الاقتصادية التي تتعرّض لها مستورداً كبيراً للأسحلة الروسيّة وسوقاً رائجاً للمفاعلات النوويّة يجلب إلى روسيا مورد

مالي لا غنى عنه خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي تعاني منها، إذ بلغ حجم المشتريات الإيرانية من السلاح الروسي في المدّة مابين ١٩٩٥ إلى٢٠١٥إلى أكثر من (٣٠٤) مليار دولار، كما أنّ روسيا تطمح من خلال دعمها لإيران إلى ممارسة أدوار في منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط بشكل عام، وهي منطقة حيويّة سياسيّاً وعسكريّاً، نظراً لإمكانيّة إيران عرقلة المساعي الامريكيّة الرامية للسيطرة التامّة على هذه المنطقة ومواردها النفطية، وكذلك مناطق النفوذ التي توجد لموسكو مصالح مهمّة فيها[٣٠].

وأمام هذه المصالح الاستراتيجيّة السياسية والاقتصاديّة التي تحقّقها روسيا من خلال دعمها لإيران، يُطرح تساؤلاً مفاده: كيف يمكن لروسيا أن تدعم إيران في ظل الضغوطات والعقوبات الدوليّة المفروضة عليها؟ إنَّ إيران توظّف موقف موسكو الداعم كغطاء دبلوماسي في تحرّكاتها على الصعيد الدولي[٣١]، ممّا يعطيها مساحة أكبر تحقّق من خلالها أهدافها وتعزّز قضيتها على صعيد المجتمع الدولي. كما يمكن لروسيا من خلال تعاونها العسكري أن تدعم إيران وتملأ الفجوة التي تولّدت عن الحصار الغربي المفروض على تصدير السلاح إليها أو التكنولوجيا العسكريّة المتطوّرة، وهو ما يساعدها على تطوير قدراتها الدفاعيّة، لاسيّما في مجال الأسلحة الاستراتيجيّة[٣٢]. وكذلك الإستفادة من الشركات الروسيّة في تحديث برنامجها النووي أيضاً، إذ ساعدت الشركة الروسيّة الحكوميّة (أتموستري) الإيرانيين على أكمال محطّة (بوشهر) النوويّة، مانحة الإيرانيين التحكّم رسميّاً بالمنشئة منذ عام ٢٠١٣، وفي عام ٢٠١٤ أعلنت الشركة النوويّة الروسيّة (روساتوم) عن توصّلها لأتفاق مبدئي يقضي ببناء وحدتين نوويّتين جديدتين في إيران[٣٣].

إذن يمكن القول، بأنَّ الدعم الروسي والتعاطي الإيجابي مع إيران خاصة فيما يتعلّق بالبرنامج النووي الإيراني، ينطلق من المصلحة الروسيّة بالدرجة الأولى، فضلاً عن أدراك كلا الطرفين بالخطر المشترك الذي يهدّدهما، وانَّ مصلحتهما –وخاصة المصلحة الإيرانيّة– تحتّم عليهما التقارب لا الإبتعاد من أجل التصدّي للضغوطات الامريكيّة ومواجهة العقوبات الدوليّة المفروضة عليهما.

ب- الصين

تدعم الصين فكرة شرق أوسط خالي من السلاح النووي، غير إنها لا تريد أن تعرّض مصالحها في مجال أمن الطاقة في إيران للتدهور، ممّا يجعل موقفها الداعم للبرنامج النووي الإيراني(للأغراض السلميّة) ينبع من مصالح عدّة سياسية واقتصاديّة وستراتيجية تسعى لبلوغها في المنطقة بشكل عام وإيران بشكل خاص.

يحتل النفط مكانة مركزيّة في العلاقة بين الطرفين، فالصين من أهم مستوردي النفط من إيران، إذ تعد الأخيرة ثاني أكبر مصدّر لها لسد الإستهلاك الصيني المتزايد، فضلاً عن تأدية الأعتبارات المحليّة والأقليمية والدولية دورها في ترقية هذه المكانة وتنميتها[٣٤]. حيث وقّع الطرفان (١٧) أتفاقيّة في عام ٢٠١٦، تشمل مجالات عدّة من أمن الطاقة إلى تعزيز التبادل التجاري، وتعد هذه الأتفاقيّات شاملة لمدّة (٢٥)عام[٣٥].

وتزداد أهميّة إيران في الرؤية الاستراتيجية الصينيّة، نتيجة الاقتصاد الصيني المبني بشكل جذري على التجارة والصناعة من جهة، وفقره للموارد النفطيّة مقابل أنتاج إيران الوافر منها من جهة أخرى، الأمر الذي يجعل الدعم الصيني للموقف الإيراني على صعيد المجتمع الدولي والتقارب بينهما مكسباً للطرفين معاً، فالصين ستحقّق أحد أهدافها بشراء النفط الإيراني بقيمة أقل من السوق العالمي في محاولة من إيران الوصول بصادراتها النفطيّة مرحلة التخفيف من أثر العقوبات الامريكيّة[٣٦]. كما يمكن للصين أن توظّفّ دعمها للبرنامج النووي الإيراني كورقة ضغط على الإدارة الامريكيّة، في ظل تصاعد وتيرة الحرب الاقتصاديّة حالياً بين الطرفين، وفرض كمارك عاليّة على البضائع الصينية في الولايات المتحدة، وبلغت حدّة التوتّرات بينهما ذروتها بحظر الولايات المتحدة واحدة من كبريات الشركات الصينيّة (هواوي) من دخول السوق الامريكية.

تأسيساً على ذلك، وإنطلاقاً من أهميّة إيران للصين، أكدت الصين بإستمرار دعمها لإيران في الساحة الدوليّة من خلال دعوة جميع الأطراف الألتزام بالأتفاق النووي وعدم خرق الخطّة المشتركة الشاملة، وكذلك أحقّيتها بتخصيب اليورانيوم وإستخدام التكنلوجيّة

النوويّة للأغراض السلميّة حسب المعاهدات الدوليّة. وفي إطار الدور الصيني الداعم للبرنامج النووي الإيراني تقوم الصين بتزويد إيران تكنولوجية الأسلحة الصينيّة، ومساعدتها أيضاً على تطوير برامجها في مجال أنتاج الصواريخ البالستيّة بعيدة المدى، وتحديث برامجها لتطوير أسلحة كيماويّة ونوويّة بشكل عام[٣٧]. وفق معادلة (النفط الإيراني مقابل التكنلوجية والتجهيزات العسكريّة المتطوّرة الصينيّة). وفي الإتجاه نفسه، أشار وزير الدفاع الصيني (الحالي) على هامش مؤتمر موسكو للأمن الدولي الذي عُقد بتاريخ(٢٠١٩/٤/٢٤) إلى تنمية التعاون بين الطرفين في الحقل الدفاعي والعسكري بما يخدم تعزيز الإستقرار والسلام الراسخ في المنطقة، فضلاً عن إدانته الأجراء الامريكي في ادراج الحرس الثوري في قائمة المنظمات الأرهابيّة[٣٨].

أنَّ تعزيز اواصر العلاقة بين الطرفين في المجالات الاستراتيجيّة والاقتصاديّة، تحمل رسالة واضحة للمجتمع الدولي والولايات المتحدة بشكل خاص، بانَّ الصين ستواصل دعمها لإيران عبر تذليل أيّة عقبات تقف أمام تطوير علاقتهما، وبالتالي بناء شراكة ستراتيجيّة قائمة على أساس الثقة المتبادلة وتحقيق المصالح الوطنيّة لكلا البلدين بما يعزّز دعائم الاستقرار الدولي.

ج- الإتحاد الأوربي

يتّسم الموقف الأوربي بالمرونة فيما يتعلّق بالبرنامج النووي الإيراني، ولا يُعارض حصول إيران على برنامج نووي سلمي، فالإتحاد الأوربي لم يؤيّد قرار الإنسحاب الامريكي من الأتفاق النووي، وأعرب عن تصميمه الحفاظ على خطّة العمل المشتركة الشاملة المُتّفق عليها من قبل إيران ومجموعة (٥+١) الدوليّة. وتنطلق مصالح الإتحاد الأوربي المتعلّقة بإيران من مجالات عدّة، منها[٣٩]: المحافظة على الاستقرار في منطقة الخليج التي لا تزال منطقة مهمة بشكل كبير لإمدادات النفط وأسعاره العالميّة، وحل الصراعات في الشرق الأوسط بهدف تفادي تدفّق المزيد من اللاجئين إلى أوربا نتيجة عدم استقرار الدول، تنويع

أمدادات الأتحاد الاوربي من الطاقة عبر زيادة الواردات الإيرانية وتقليل إعتماده الكبير على الطاقة من روسيا.

وعلى الرغم من عدم قدرة الإتحاد الأوربي الوقوف بوجه العقوبات الدوليّة وتجاهل سياسة الضغوط القصوى التي تمارسها الولايات المتحدة وإلزامها بتنفيذ الأتفاق النووي مع إيران، نظراً إلى الهيمنة الاقتصاديّة الامريكية في النظام المالي الدولي وإلى صغر حجم علاقات الإتحاد الأوربي التجاريّة مع إيران مقارنة بتلك التي تربط الإتحاد الأوربي بالولايات المتحدة[٤٠]. إلّا أنه يمكن توظيف الدور الأوربي الداعم لإيران من خلال تحسين مكانتها في النظام الدولي، وحشد المواقف الدوليّة المؤيّدة لها، وكذلك التخفيف من حدّة العقوبات الامريكية المفروضة عليها، وبالنتيجة تحويل هذه المواقف الأوربية الداعمة لإيران إلى تعاون اقتصادي أو غض الطرف عن (التجاوزات) الإيرانية سواء في تنفيذ بعض بنود الأتفاق أم السياسات الإيرانيّة التي يعترض عليها الإتحاد الأوربي[٤١].

كما سعت دول الإتحاد الأوربي ومن أجل الإبقاء على الأتفاق النووي الإيراني، وحماية شركاتها الإستثماريّة في السوق الإيرانية، إلى إنشاء أنظمة ماليّة أوربيّة جديدة لتبادل البيانات المصرفيّة، مستقلة عن النظام المالي (سويفت) الامريكي الذي يمثّل شرياناً رئيساً للتجارة العالمية، ومنها إنشاء نظام (آليّة أهداف خاصة) لتفادي تجارة النفط بالدولار الامريكي، وبالتالي محاولة الإتحاد الاوربي ممارسة التأثير على الإدارة الامريكية للتخفيف من ضغط العقوبات الاقتصادية الدولية المفروضة على إيران[٤٢]. وهذا ما أكدت علية رئيسة السياسة الخارجية للإتحاد الأوربي (فيديريكا موغيريني) بإنشاء قناة تجاريّة مستقلّة، مشيرة إلى أنه (لا يمكن لأي دولة أو منظمة ذات سيادة أن تقبل أن يقرّر شخص آخر من يُسمح لك بالتداول معه)[٤٣].

ثانياً: المتغيّرات الداخليّة والخارجيّة الكابحة للقدرة الإيرانيّة

تواجه إيران بعد الإنسحاب الولايات المتحدة من الإتفاق النووي، ظروفاً ومستجدّات تنطوي على تهديدات داخليّة وخارجيّة، تتمثّل التهديدات الداخليّة في تردّي الأوضاع

الاقتصادية، وإمكانيّة توظيف جهات خارجيّة مسألة التعدد القومي والعرقي (الأثني)، فضلاً عن أختلاف الرؤى السياسيّة بشأن التعامل في البرنامج النووي مع الغرب. بينما تتمحور التهديدات الخارجيّة حول الضغوط التي تمارسها الولايات المتحدة– ومعها بعض دول الخليج العربي و(إسرائيل) – على إيران من أجل إجبارها على تغيير (سلوكها) السياسي.

١ – المتغيّرات الداخليّة الكابحة للقدرة الإيرانيّة

أ– إرباك الضغوط الاقتصادية للداخل الإيراني

يعاني الاقتصاد الإيراني –على الرغم من عناصر القوّة المُشار إليها سابقاً– من بعض المشاكل ولديه بعض الثغرات وعناصر الضعف التي تجعل العقوبات الاقتصادية المفروضة عليه جرّاء الإنسحاب الامريكي من الأتفاق النووي، مؤثّرة جداً عليه. وأنَّ أيَّ مراقب للاقتصاد الإيراني يطّلع على الميزانيّة المقدمة من قبل الرئيس (حسن روحاني) لمجلس الشورى الاسلامي يستطيع أن يستشف إنَّ أحد أكبر التحدّيات التي تواجه إيران في العام ٢٠١٨ (والأعوام المقبلة في حال إستمرار العقوبات الاقتصادية)، هي الضغوط الاقتصادية على عامّة الشعب وقدرة تحمله لهذه الضغوط[٤٤]، والدليل على ذلك، الأحتجاجات الأخيرة التي عصفت بالبلاد كانت جذورها اقتصاديّة.

ومن المشاكل التي فاقمت الوضع الاقتصادي، أرتباط الاقتصاد الإيراني بصادرات وأسعار قطّاع النفط، إذ تمثّل إيرادات النفط ٨٠% من أجمالي حصيلة إيران من النقد الأجنبي، وتمثّل بحدود ٤٣% من إيرادات الموازنة العامة للدولة[٤٥]. وإنَّ الأعتماد الكبير على هذا القطّاع الحيوي (أي قطاع النفط) بات يعاني من ضعف الإستثمار بسبب العقوبات الاقتصادية، سيما إنّ صادرات النفط الإيرانية تراجعت بحدّة في عام ٢٠١٨، في ظل الإنسحاب المستمر للعديد من شركات النفط الكبرى كـ (توتال الفرنسية، ورويال البريطانية– الهولنديّة)، وقد تراجعت الصادرات الإيرانية بنسبة ١٦% خلال النصف الأول من حزيران ٢٠١٨، وفي ذات السياق شكّل إتجاه الدول الأعضاء في منظمة أوبك إلى رفع سقف الأنتاج في حزيران من السنة نفسها أزعاجاً كبيراً لإيران[٤٦]. لأنَّ زيادة

الأنتاج النفطي في السوق العالمي يؤدّي إلى خفض الأسعار، الأمر الذي يقود إلى أبطاء آلة الاقتصاد الإيراني، ويؤثّر سلباً على برامج الحكومة ومستوى معيشة الأفراد.

ونتيجة لما تقدّم، فقد أرتفعت معدّلات التضخّم والبطالة في الاقتصاد الإيراني، حيث بلغ معدّل التضخّم وفقاً لبيانات مركز الأحصاء الإيراني في عام ٢٠١٩ إلى نسبة ٥١.٤%، وبلغ معدّل البطالة للسنة نفسها إلى نسبة ٢٤%، هذا الأمر ترافق أيضاً مع ضغوط كبيرة على الأنخفاض الشديد في قيمة العملة الإيرانية[٤٧]. كما إنَّ الاقتصاد الإيراني يعاني من أزمات حادة نتيجة عاملين اساسيّين هما: البيروقراطيّة المعوّقه، والكشف عن قضايا كبرى للفساد والأختلاس بمليارات الدولارات والرشوة خلال السنوات القلية الماضية[٤٨].ومن ثمَّ سبّب هذا الوضع أرباك لسياسات حكومة (حسن روحاني) الرامية للخروج من الأزمة الاقتصادية التي باتت تهدّد حكومته والنظام برمّته، بدليل خروج المواطنون في عدد من لمدن الإيرانية للتعبير عن إستيائهم وغضبهم ممّا آلت إليه الأوضاع الاقتصادية، وللمطالبة برفع المعاناة عن كاهل المواطن الذي تحاصره الأزمات من كل الإتجاهات، وكان أقوى وأعنف تلك الأحتجاجات تلك التي شهدتها نحو (٩٠) مدينة إيرانية في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧، وأمتدّت إلى عام ٢٠١٨ ضد الغلاء والفقر والبطالة، والسقوط الكبير للعملة الوطنيّة مقابل الدولار[٤٩].

ب– توظيف تهديد ظاهرة التعدّد القومي والعرقي (الإثني)

تعد إيران دولة مكوّنات اجتماعية متنوّعة تضم بين ثناياها مختلف الثقافات والقوميات والأديان، إذ يصل عدد القوميات العرقية إلى ستّة هي: الفارسية، الأذرية، البلوشية، الكردية، التركمانية، العربية، وشكّل الفرس نسبة ٦١% منهم، في حين يمثل الاذريون ١٦%، والأكراد ١٠%، واللور ٦%، والتركمان٢%، والعرب ٢%ن والبلوش ٢%[٥٠]. أنّ تعدّد الأعراق والأديان يمثّل ظاهرة طبيعية وإيجابية ومصدر من مصادر الإثراء الاجتماعي والسياسي والثقافي والاقتصادي إذا ما تمَّ إعتماد الآليّات

والاستراتيجيّات المناسبة لإدارتها، إلا انه يمكن أن تتحوّل هذه الظاهرة في أحيان أخرى إلى معضلة حقيقية ومصدراً اساسيّاً لتطوّر الصراع الذي يهدّد استقرار الدولة ككل.

وعند إسقاط هذه الفرضيّة على الواقع الإيراني، نجد إنَّ المؤشّرات الواقعيّة تُظهر لنا بأنَّ الآثار السياسية والاقتصادية والاجتماعية لتعدّد الأعراق الإثنيّة والأديان في المجتمع الإيراني عميقة ومتجذّرة في آثارها وتداعياتها، خاصة في جانب تحليل التحدّيات التي تواجهه تطبيق سياسات الحكومات الإيرانيّة في مجال عملها السياسي والاجتماعي، فهي (أي تعدّد الأعراق) تشكّل عقبة أمام تحقيق درجات عالية من الإندماج الوطني والتنمية المستدامة للمجتمع الإيراني في جميع الميادين[٥١]. إذ أدّى أرتفاع عدد السكّان بشكل كبير إلى زيادة الفجوة بين الموارد والسكّان، ووصلَ إلى درجة الخلل، على الرغم من حجم الموارد الطبيعية الكبيرة التي تمتّع بها إيران، وذلك بفعل سياسات التهميش والإقصاء الحكوميّة لبعض الفئات والأعراق والطوائف السكانية الذين تعمّد إقصائهم عن جميع مرافق الدولة التنمويّة تماماً[٥٢].

وتعد مسألة القوميّات نقطة ضعف للنظام الإيراني وورقة ضغط يمكن أن توظّف من قبل القوى الخارجية للتأثير على الاستقرار الداخلي للإيران، خاصة وأنّ لديها (أي القوميّات) أمتداد جغرافي في دول اخرى، الأمر الذي سيزيد من رغبتها للأنفصال، فالعرب متواجدون في الجنوب والجنوب الغربي وهم يمتدّون إلى دول الخليج، والبلوش في الجنوب والجنوب الشرقي ولها أمتداد في باكستان وأفغانستان، والتركمان في الشمال والشمال الشرقي على الحدود مع تركمانستان، والآذريون في الشمال والشمال الغربي ولهم أمتداد في اذربيجان، والأكراد في الغرب ولديهم أمتداد مع تركيا وكردستان، وجلّ هذه العرقيّات لها حلم تكوين الدولة الكبرى المستقلّة، وتحركهم جماعات قوميّة مدعومة بأجنحة مسلّحة، فضلاً عن حالة الأضطهاد الديني والعرقي التي تعاني منها هذه الاقليّات، ممّا يخلق حالة من العداء داخل إيران[٥٣].

كما أنَّ تجاهل سياسات الحكومات المتعاقبة على حكم إيران لمطالب القوميّات والإثنيّات، أو عدم الإعتراف بها، أو عدم إستيعابها لتلك المطالب، أدّت إلى تفاقم المشكلة أضطرّت معها أغلب الجماعات والقوميّات الإثنية اللجوء إلى الفوضى والإعتصام والتمرّد في بعض المناطق الإيرانيّة، لتحسين وضعها في عمليتي التوزيع للثورة والمشاركة السياسية في الدولة(٥٤). لعلَّ غياب الحكمة الإيرانيّة في التعامل مع التعدّد القومي قد يخلق حالة من إنعدام الثقة بمؤشّرات عد الإستقرار داخل المجتمع أوّلاً، ويؤدّي بالوقت نفسه إلى لجوء هذه القوميّات إلى وسائل غير سلميّة للوصول إلى المطالب التي تنادي بها. وبالفعل أصبحت بعض هذه القوميّات العرقيّة –من خلال تبنيّاها أسلوب العنف والقوّة– تشكّل تحدّياً داخليّاً يواجه النظام السياسي الإيراني، فمثلاً تمثّل الحركة الإسلاميّة المعروفة بأسم (جند الله) بفضل التأييد الذي تُحظى به بين البلوش، أكبر حركة سياسية وعسكريّة تعارض النظام من الداخل، فضلاً عن تواجد هذه الحركة في موقع تنشط به المنظّمات الأرهابية كالقاعدة وطالبان، وهذا ما يعطي تلك الحركات تقارب فكري وأيديولوجي مع تلك المنظّمات، وأخذ جند الله القيام بعمليات نوعيّة يشنّها على الحرس الثوري، ومن أبرز تلك العلمليّات نذكر منها على سبيل المثال لا الحصر، تبنت الحركة أكبر هجوم إستهدف الحرس الثوري في ١٨ تشرين الأول ٢٠٠٩، في منطقة سيستان من بلوشستان وأدّى الى مقتل عدد من الألوية والقادة في الحرس الثوري(٥٥). كما ظهرت في منطقة الأحواز الواقعة جنوب غرب الجمهورية الإسلامية حركة أطلقت على نفسها (حركة صقور الأحواز)، وفي آب ٢٠١٦، أعلنت الحركة في بيانها مسؤوليّتها عن تفجير (مجمّع أبو علي سينا) للبتروكيماويّات في ميناء (ماهشهر) المُطل على الخليج العربي، وتضمّن البيان: (أن حركة صقور الأحواز سوف تستمر في إستهداف الروافد الاقتصادية للنظام الإيراني.. ورفض التدخّل الإيراني في سوريا والعراق واليمن)(٥٦) .

إذن التعدّد القومي والإثني يمكن أن يجعل من إيران دولة قابلة للأنفجار في أيَّ لحظة إذا لم يتمَّ التعامل معه بحكمة ودراية، أو تمَّ توظيفة من قبل قوى خارجيّة، خاصة في ظل

الضغوط التي تمارسها حاليّاً الولايات المتحدة ضدّها من أجل إخضاع صانع القرار الإيراني لتغيير سلوكه، وإجباره الإنصياع إلى تأدية الدور الذي يُرسم له في المنطقة بما يتناغم مع الإرادة الامريكيّة– الصهيونيّة.

ج– تباين توجّهات التيّارات السياسية بشأن التفاوض النووي مع الغرب

تباينت توجّهات التيّارات السياسية في إيران – ولا زالت– بشأن الأتفاق النووي المبرم بين إيران ومجموعة (٥+١) عام ٢٠١٥، فمنهم من يرى ضرورة المواجهة مع الولايات المتحدة والغرب من خلال البرنامج النووي وإنَّ الوقت في مصلحة إيران لأنَّ النفوذ العالمي والأقليمي للولايات المتحدة في تراجع مستمر، ويتبنّى هذا الرأي قادة الحرس الثوري وبعض رجال الدين ومجموعات التيّار المحافظ، ومنهم من يرى إنَّ مصلحة إيران الاستراتيجيّة إقامة علاقات مع الولايات المتحدة والتوصّل إلى إتفاقية نوويّة شاملة من أجل إنهاء العزلة وتقوية الاقتصاد ورفع العقوبات، يتزعّم هذا التوجّه الرئيس الإيراني (حسن روحاني)، وفريق التفاوض النووي الإيراني وتيّارات إصلاحيّة متعددة[٥٧].

ويمثّل الأتفاق النووي –خاصة بعد إنسحاب الإدارة الأمريكية منه – أختباراً صعباً للنظام الإيراني، ففي ظل الحكومة الأصلاحيّة الحاليّة ينتظر المحافظون إخفاق رهان الرئيس (حسن روحاني) في التوصّل إلى تسوية الأتفاق، يحول دون فتح عدد من ملفّات السياسية المهمّة، على رأسها توسيع هامش الحريّات السياسية، وإجراء مصالحة وطنيّة بإعادة بعض القوى التي كانت منتمية للتيار الأصلاحي إلى داخل النظام مرّة أخرى، وهو ما يُقابل برفض حاسم من قبل المحافظين الأصوليّين[٥٨]. لذا أصبح النظام السياسي الإيراني قائم على أساس ثنائيّة الرؤية السياسية المتباينة، فبينما تذهب الرؤية الأولى إلى الأندماج الذي ينادي به الأصلاحيّين، تذهب الرؤية الثانية إلى الممانعة التي يتبنّاها المحافظين كآليّة للتعامل مع الغرب.

أنَّ التباين في التوجّهات السياسية أثّر سلباً على المؤسسات الإيرانية، إذ شكّل الأختلاف حول الأتفاق النووي عائقاً أمام عمليّة الأصلاح التي يسعى إليها الرئيس (حسن روحاني)،

لأن الحرس الثوري يسعى بالوقت نفسه إلى عرقلة جهود الرئيس الإيراني لتنفيذ برنامجه السياسي، نتيجة لما يفرضه الأتفاق النووي من تداعيات سلبية على مصالح الحرس على الصعيد الاقتصادي تحديداً، فأيَّ تسوية شاملة سوف تؤدّي حرمان الحرس من المكاسب التي حققها بسبب العقوبات التي قلّصت الإستثمارات، ما دفع الشركات التابعة للحرس الحلول مكانها[٥٩]. تأسيساً على ذلك، أنتج هذا الوضع المُتأزم حالة من الأحتقان الداخلي تركت تأثيراتها لتخلق واقعاً جديداً في إيران على مختلف الصُعد سواء على المستوى الداخلي أم الخارجي.

وأنطلاقاً من ادراك مؤسسة الرئاسة بمخاطر إستمرار الوضع المُتأزم بصورته الحاليّة وإمكانيّة تهديده للأمن القومي الإيراني، قام الرئيس (حسن روحاني) بمغازلة قوات الحرس الثوري الإيراني واصفاً بإنها محاولة منه – للتقريب بين التوجّهات السياسية المتباينة– وللسعي نحو تحييد هذه القوّات من التدخل في رسم السياسة العليا للدولة، وهو ما تحدّث عنه (حسن روحاني) قائلاً: (إنَّ قوات حرس الثورة، ليست قوّات حرب في المنطقة بل قوّات سلام وأمن) مضيفاً (إنّ قوّات الحرس الثوري أرقى وأبعد من الأحداث السياسية ولا تجاريها أو تتدخّل فيها)[٦٠].

إذن على الرغم من وجود الأختلاف في التوجّهات السياسية بشأن البرنامج النووي، إلّا إنّ النظام السياسي الإيراني يعي خطورة إستمرار هذا الوضع، لذا فهو يحاول البحث عن أرضيّة مشتركة لتبادل وجهات النظر، وتوحيد المواقف السياسية، خاصّة في ظل الضغوطات والعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران.

٢– المتغيّرات الخارجية الضاغطة على القدرة الإيرانية

أ– تهديد الولايات المتحدة الأمريكية

شهدت مواقف الولايات المتحدة تجاه إيران منذ وصول الرئيس الأمريكي الحالي (دونالد ترامب) تغييرات واضحة، وذلك بالمقارنة مع المواقف التي أتبعها الرئيس السابق (باراك أوباما). وهو ما عدَّ حقبة جديدة من التغييرات التي تنوي إدارة ترامب تبنّيها ضدَّ

إيران سيما ما يتعلق بالتعامل الأمريكي مع الملف النووي الإيراني والأتفاق الذي تمَّ التوصّل إليه مع القوى (٥+١)[٦١]. وأهم تلك التغييرات، إنسحاب (دونالد ترامب) في الثامن من مايو٢٠١٨ من الأتفاق النووي وإعادة تطبيق عقوبات اقتصاديّة قاسية على الاقتصاد الإيراني على مرحلتين، الأولى: في السادس من آب وتشمل عقوبات على مشتريات إيران من الدولار الأمريكي، وتجارتها في الذهب والمعادن الخام والصلب والفحم والبرمجيّات الصناعيّة وإستيراد الطائرات وقطع غيارها وقطّاع السيّارات، والثانيّة: في الرابع من تشرين الثاني من نفس السنة على مشتريات النفط الخام الإيراني، والمتعاملين بالتحويلات الماليّة مع االبنك المركزي الإيراني[٦٢]. وتمَّ إدراج (٢٥) مصرفاً إيرانيّاً فُرضت عليها عقوبات من قبل في قائمة سوداء، ممّا دفع نظام (سويفت) للتحويلات الماليّة والمعاملات بين البنوك ومقرّه في بروكسل، إلى وقف التعامل معها بما يُضيف المزيد من العراقيل أمام تجارة إيران مع العالم[٦٣]. فالأتفاق النووي وفق التصوّر الأمريكي يمنح إيران –من خلال رفع العقوبات عنها– فرصة بعد عدّة سنوات لإعادة تقوية اقتصادها ونسج علاقات اقتصادية وسياسية، والإستفادة من رفع الحظر عن الأموال المودّعة في البنوك الدوليّة لتعزيز نفوذها في محيطها الأقليمي.

لذا تبنّت الإدارة الأمريكية–كجزء من ممارسة الضغوط تجاه إيران– ستراتيجيّة جديدة يمكن تحديد ملامحها بالآتي[٦٤]، أوّلاً: الوقوف الأمريكي أمام المحاولات الإيرانية لدفع منطقة الشرق الأوسط لحالة عدم الاستقرار والسيطرة عليها، فإيران من وجهة النظر الأمريكية أصبحت تمثّل خطراً على المنطقة وتهدّد استقرار العديد من دول المنطقة، كدعمها تنظيمات أرهابيّة مصنّفة على قوائم وزارة الخارجيّة الأمريكية، ثانياً: إعادة النظر في الأتفاق النووي مع إيران لأنه أتفاق كارثي، على حد وصف (ترامب)، فلا بدَّ من إلغاء الأتفاق أو إعادة النظر فيه مرّة أخرى لتعديله لأنه لا يمثل المصالح الأمريكية ويضر بأمن ومصالح (إسرائيل) بشكل مباشر، مع ضرورة حرمان إيران من أيَّ وسيلة تقودها لأمتلاك السلاح النووي، ثالثاً: محاربة تمويل (الارهاب) عبر فرض مزيد من العقوبات ومعالجة مسألة إنتشار

الصواريخ البالستيّة والأسلحة التي قال عنها الرئيس (ترامب) إنها (تهدّد الجيران والتجارة العالميّة وحريّة الملاحة)، فضلاً عن العمل مع الحلفاء وتفعيل التحالفات التقليديّة والأقليمية لمواجهة النشاط الإيراني في المنطقة وتحييده.

ولعلَّ من الأسباب التي دفعت (ترامب) للأنسحاب من الأتفاق النووي والتشنّج في التعامل مع ملف البرنامج النووي الإيراني، قيامه بإدخال تغييرات مهمة على عناصر إدارته إستبعد خلالها كل من وزير الخارجية السابق (ريكس تليرسون) ومستشار الأمن القومي السابق (هربرت مكماستر)، وتعيين (مايك بومبيو) وزيراً للخارجية و(جون بولتون) مستشاراً للأمن القومي (سابقاً)، واللذين يعدّان من أشد المعارضين للأتفاق النووي الإيراني ويؤيّدان فكرة الإنسحاب منه[٦٥]. ففي أوّل تصريحاته بعد أن تولّى وزارة الخارجية تحدّث (مايك بومبيو) قائلاً (أنّ إيران تتصرّف بشكل أسوأ بعد توقيع الأتفاق النووي)، مؤكداً أنَّ الأنسحاب من الأتفاق النووي مع إيران سيكون خيار الولايات المتحدة في حال لم يتم تعديله[٦٦]. وفي سياق التشديد الضغوط على إيران أعلن (مايك بومبيو) عن تشكيل مجموعة عمل يرأسها (براين هوك) بشأن إيران في ١٧آب/أغسطس ٢٠١٨، مهمتها تنفيذ ستراتيجيّة (الضغوط القصوى) من أجل تغيير سلوك إيران، والتنسيق بين الولايات المتحدة وحلفائها بشأن العقوبات مع إيران، ومتابعة الدول التي تواصل علاقاتها التجارية معها بعد تشرين الثاني/نوفمبر٢٠١٨، بما في ذلك فرض عقوبات على الدول التي تنفذ مبادلات تجارية معها[٦٧].

أمّا (جون بولتون) فقد وصف الأتفاق النووي بأنه (أتفاق بائس لا طائل منه لأنَّ سلوك إيران لا يمكن التنبؤ به، لا سيّما بخصوص برنامجها النووي من جهة وتدخّلها في سياسة حكومات الشرق الأوسط ودعمها للميليشيات المسلّحة من جهة أخرى)، كما دعا الدول الحليفة مثل بريطانيا، ألمانيا وفرنسا إلى تكثيف الضغوط على حكومة إيران وإخضاعها للمراقبة الشديدة ومحاسبتها على سلوكها وإيقاف دعمها للإرهاب[٦٨].

مّما تقدّم، يبدو إنَّ هناك في الإدارة الأمريكية من يؤمن بدفع العلاقة الأمريكية – الإيرانية إلى مزيد من التوتّر ويعمل على دفع إدارة (دونالد ترامب) إلى التصعيد من موقفه المتشدّد ضد إيران، لأسباب ربما بعضها يتعلّق بقناعة الإدارة الأمريكية بعدم إمكانيّة الأتفاق النووي من منع إيران الوصول إلى مرحلة تصنيع السلاح النووي، وبالتالي تهديدها لأمن المنطقة لاسيّما أمن (إسرائيل) وأمن دول الخليج من خلال أمتداد نفوذها إلى مناطق محيطها الأقليمي.

ب– ضغوط دول مجلس التعاون الخليجي

يشكّل البرنامج النووي الإيراني مصدر قلق للعالم بشكل عام ودول مجلس التعاون الخليجي بشكل خاص، لأنه يؤثّر على استقرار المنطقة الأقليمية أوّلاً، ويفرض تهديداً مباشراً على مصالح الولايات المتحدة ومصالح حلفائها في المنطقة وأهمّهم (دول المجلس). إذ أثار الأتفاق النووي الذي أُبرم بين الولايات المتحدة وإيران عام ٢٠١٥ والذي أُريد منه إنهاء أزمة البرنامج النووي الإيراني والخلافات الأمريكية – الإيرانية، العديد من التساؤلات عن تداعياته المتوقّعة على دول مجلس التعاون الخليجي التي لطالما أبدت تخوّفها من أبعاده، لسببين هما[٦٩]، الأول: هو لأنها كانت تشك في مدى نجاح هذا الأتفاق في تحجيم طموحات إيران النووية وإلتزامها ببنوده، أمّا الثاني: تخوّفها من الإنعكاس الإيجابي المتوّقع للأتفاق على علاقات إيران الدوليّة، الأمر الذي يساعد في توسيع نفوذها الأقليمي والذي بدوره سيشكّل الخطر الأكبر للدول الخليجية.

وتباينَ موقف الدول الخليجيّة بشأن الأنسحاب الأمريكي من الأتفاق النووي، إلّا إنها جاءت متناغمة – مع ما تطمح إليه– ومع توجّهات الإدارة الأمريكية، وهذا ما أكد عليه أستاذ العلوم السياسية في جامعة الكويت الدكتور (عايد المنّاع) بشأن موقف هذه الدول، عدا عُمان، جاءَ متوافقاً وموحّداً في مضامينه، على الرغم من الأختلافات في لغة البيانات تبعاً لظروف كل دولة، موّضحاً إنَّ:(المضمون الرئيسي هو أن الأتفاق النووي جرى بدون علم هذه البلدان، ولابدَّ أن يتم تعديله لضمان وقف السياسات الإيرانية التوسّعيّة في

المنطقة والتي حاولت من خلالها تدمير بلدان الخليج العربي)[٧٠]. كما فصّل مواقف كل بلد على حدة، قائلاً أنّ (أنَّ السعودية والأمارات والبحرين يخوضون حرباً مكشوفة ومفتوحة ضد إيران، بينما لدى كل من الكويت وقطر مصالح واسعة من الصعب التفريط بها مرحليّاً، لكن ضمن المبدأ العام فهم يقفون بشكل أو بآخر ضد التوسّع الإيراني، فيما تعتبر عُمان هذا الأتفاق إنجازاً سياسيّاً لها، ولذلك هي تسعى لإنجاحه بكل السُبل)[٧١].

لذلك فأنَّ أحد المنطلقات التي أكّدت عليها دول مجلس التعاون الخليجي في ترحيبها بموقف (ترامب) في الإنسحاب من الأتفاق النووي الإيراني، هو الرهان على إعادة فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية على طهران والذي يمثّل بدوره رسالة موجّه من الولايات المتحدة لكي تُعيد تأهيل السلوكيّات التهديدية للنظام الإيراني من خلال تنامي الضغوط الاقتصاديّة عليه لتحجيم أدواره الخارجيّة المُهدّدة لأمن المنطقة[٧٢]. وفي السياق نفسه، مارست المملكة العربية السعوديّة ضغوطاً سياسية على إيران من خلال الدعوة إلى عقد قمّة عربية طارئة في مايو/آيار٢٠١٩، تطالب فيها بموقف حازم حيال إيران، إذ قال العاهل السعودي (سلمان بن عبد العزيز) إنّ النظام الإيراني مستمر في (تهديد أمن واستقرار دولنا والتدخّل في شؤونها)، وتابع قائلاً:(نطالب المجتمع الدولي بتحمل مسؤوليّاته إزاء ما تُشَكله الممارسات الإيرانية ورعايتها للأنشطة الإرهابية في المنطقة والعالم، من تهديد للأمن والسلم الدوليين، وإستخدام كافة الوسائل لردع هذا النظام، والحد من نزعته التوسّعية)[٧٣].

إذن الدول المعنيّة بمخاطر البرنامج النووي الإيراني في حال لم يكن الهدف منه الأغراض السلميّة ليست الولايات المتحدة و(إسرائيل) فحسب، وإنما دول مجلس التعاون الخليجي أيضاً، إذ من شأنه التأثير على مدى نفوذ هذه الدول ومصالحها، فنجاح إيران في أمتلاك السلاح النووي يجعل منها القوّة الأولى في المنطقة والمُتحكّمة في إدارة الترتيبات السياسيّة، الأمر الذي يُحدث (وفق الرؤية الخليجيّة) اختلالاً في معادلة الأمن الأقليمي، ويؤدّي إلى عدم استقرار في المنطقة.

ج- التهديد الإسرائيلي

ترى (إسرائيل) إنَّ البرنامج النووي الإيراني يشكّل تهديداً لأمنها القومي من جهة، وأمن واستقرار المنطقة من جهة أخرى، لاسيّما في ظل القدرة الإيرانية على تخصيب اليورانيوم وتصنيع الصواريخ المتوسطة والبعيدة المدى. لذلك شرع رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتنياهو) فورإعلان الولايات المتحدة وإيران التوصّل إلى أتفاق نووي بشن حملة ضدّه، أدّعى فيها أن الأتفاق (خطأ تاريخي) وإنَّ الدول العظمى (تُجازف بمستقبلنا الجماعي)، وأنّ (العالم أصبح بعد هذا الأتفاق أكثر خطورة مّما كان عليه بالأمس)، وإنّ الأتفاق يمكّن إيران من (أمتلاك القدرة على أنتاج ترسانة كبيرة من الاسحلة النوويّة)، وأكّد أيضاً أنَّ (إسرائيل) ليست طرفاً في هذا الأتفاق، وإنها ليست ملزمة به، وإنها (ستستمر في الدفاع عن نفسها)[٧٤].

وترجع المخاوف الإسرائيليّة في تهديد البرنامج النووي الإيراني لأمنها القومي، إلى سعي إيران لأمتلاك قدرات نووية والتي أثارت جدلاً واسعاً داخل الأوساط السياسية الإسرائيلية ، فضلاً عن نواياها النوويّة التي تتّسم بالغموض. فتبعاً لما يُشير إليه الخبير العسكري في المركز الدولي للدراسات الاستراتيجية في لندن (أندرو دنكن): (هناك أسئلة كثيرة عن السر الذي يدفع الحكومة الإيرنية إلى صرف أموال طائلة في أماكن مختلفة من العالم لتطوير برنامجها النووي الذي تقول أنه يستهدف التركيز على إستخراج الطاقة، في الوقت الذي يعرف فيه العالم أنّ إيران من بين أكبر الدول المصدّرة للنفط بمشتقاته المختلفة، ولهذا فأنّ الحديث الإيراني عن حاجة إلى محطّات طاقة نووية غير مُقنع، خصوصاً إنّ الأوضاع الاقتصادية الصعبة التي تمر بها إيران تستوجب صرف الأموال في مجالات مختلفة وأشدَّ ألحاحاً)[٧٥]. وفي الإتجاه نفسه، تنطلق استراتيجيّة (إسرائيل) النوويّة من رؤية مفادها: إنَّ حيازة الأسحلة النووية غير كافٍ بحد ذاته ما لم يرافقه أحتكار لهذه الأسلحة في الشرق الأوسط، والدافع الرئيس لهذه الاستراتيجية هو الرغبة في أحراز الريادة في المنطقة وفرض

الأمر الواقع لسياستها فيها، وزيادة مكانة وثقل الدولة (الإسرائيليّة) على الصعيدين الأقليمي والدولي[٧٦].

إذن أحتكار (إسرائيل) للسلاح النووي في المنطقة، ومنع إيران وأيَّ دولة أخرى من الحصول عليه، يمثّل جزءاً من نظرية الأمن القومي الإسرائيلي، وهو أحد العوامل الداعمة في تعزيز سياسة الإستقواء وبسط النفوذ والتوسّع والعدوانيّة التي تتّبعها (إسرائيل) ضمن محيطها الأقليمي، وبالتالي الحفاظ على مكانتها بصفتها أقوى دولة أقليمية في المنطقة.

ثالثاً: مستقبل القدرة الإيرانية على تحمّل الضغوط والعقوبات الأمريكيّة بعد الإنسحاب الأمريكي من الأتفاق النووي.

إستشراف المستقبل، هو عبارة عن عمليّة منظّمة لمجموعة من الأحتمالات المشروطة، ويخضع لأساليب علميّة ومنطقيّة وواقعيّة وعقلانيّة، تحلّل الماضي، وتُفسّر الحاضر، وتدرس العلاقة السببيّة بين العوامل والمتغيّرات المؤثّرة، والتي يمكن أن يكون لها تأثير على مسارات الظاهرة الآنيّة في المستقبل، وبالتالي يهدف المستقبل إلى تحديد بدائل أو وضع أحتمالات للظاهرة سواء أكانت (سابيّة أم إيجابيّة)، تساعد صانع القرار على أن يختار بحكمة قراراً صائباً للتعامل مع أيَّ مشكلة تواجهه[٧٧]. من هنا جاءت أهميّة دراسة مستقبل القدرة الإيرانيّة على تحمّل الضغوط والعقوبات الأمريكية، بعدّها حالة قابلة للتغيّر وفق مجموعة من الأحتمالات الممكنة المرتبطة بشروطها ومتطلّباتها (المتغيّرات الداعمة والكابحة) الخاصة بكل حالة.

١- مشهد (سيناريو) تراجع الإلتزام الإيراني تدريجيّاً بالأتفاق النووي مع تحمّل العقوبات الأمريكية.

يقوم هذا المشهد على فرضيّة أساسيّة مفادها: أنَّ أمكانيّة إيران السياسية والاقتصادية والاستراتيجية -وإستناداً إلى فرضيّات (مظاهر) عدّة- تمنحها القدرة لتمكين ذاتها، وتقوية موقفها عند خفض إلتزامها تدريجيّاً بالأتفاق النووي في حال إستمرار الضغوط الأمريكيّة وفرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليها.

فرضيّات (مظاهر) المشهد الأول

أ- فاعليّة الدبلوماسيّة الإيرانيّة. أدارت القيادة الإيرانيّة اللعبة الدبلوماسيّة فيما يتعلّق بملفّها النووي بحكمة وذكاء مستفيدة من المعطيات كافة، فضلاً عن سعيها الدائم إلى أسلوب النفس الطويل الذي تسعى من خلاله الحصول على مكاسب حتى وإن كانت بسيطة أوّلاً، والحفاظ على قدر كافي من المناورة والمرونة ثانياً. إذ تمحورت الدبلوماسيّة الإيرانيّة في مجملها ومن خلال مسيرتها التفاوضية مع الولايات المتحدة وأوربا بشكل عام، حول الأهداف التي سعت جاهدة إلى بلوغها، والتي تجسّدت بعضها في الآتي[٧٨]: إظهار مصداقيتها والتأكيد على أنَّ الدبلوماسيّة هيّ الحل الأمثل لإقناع دول العالم بالنوايا السلميّة لبرنامجها النووي وتوجّهاتها الأنفتاحيّة، وتقديم الحوار على أيّ خيار آخر، وتأكيدها الدائم على تعزيز الأمن والسلم الدوليين. كذلك توظيف عنصر الوقت، من خلال سعيها لإيجاد مجال أوسع أمام المفاوضات لكسب مزيد من الوقت قبل تقديم أيَّ إجابات حول المقترحات المقدّمة لها، من أجل إستكمال بناء مفاعلاتها النوويّة.

ب- التهديد الإيراني بإغلاق مضيق هرمز وإنعكاسه على أمن الطاقة. يلوّح الساسّة والقادة العسكريون بقضية إغلاق مضيق هرمز، وتوظيف هذا التهديد كورقة مهمّة في لعبة المناورات السياسيّة بينهم وبين خصومهم الإقليميين (دول الخليج العربي) أو الدوليين (الولايات المتحدة وأوربا)، في حالة (تصفير وارادات النفط الإيراني)، وهذا ما أكّده الرئيس الإيراني (حسن روحاني) بقوله: (إذا لم يتم تصدير النفط الإيراني، فلن تتمكّن أيَّ دولة أخرى في المنطقة من تصدير نفطها)[٧٩]. فمن الناحية النظريّة والعمليّة تكتسب هذه التهديدات الإيرانية أهميّة ستراتيجيّة، لكون طرق الشحن وناقلات النفط تمر بالقرب من الأراضي الإيرانيّة والجزر التي تسيطر عليها في الخليج، وكذلك قواعدها البحريّة الكبرى، وهذا يجعلها في موضع مثالي لإعاقة مرور السفن في المضيق[٨٠]. لذلك أعطت إيران اولويّة كبرى لتحديث قواتها البحريّة بصورة مستمرّة، والتركيز على الأنظمة البحريّة الجديدة وزيادة نشاطاتها التدريبية ومناوراتها العسكريّة، وتحسين موانئها وتقوية دفاعاتها الجويّة.

ج- الإستمرار في تحديث الأمكانات العسكريّة الإيرانية. دعت التطوّرات العديدة التي طرأت على الساحتين الداخليّة والخارجيّة الإيرانيّة بعد الإنسحاب الأمريكي من الأتفاق النووي، والتي زادت معها مستوى التهديدات التي تواجهها إيران. قيادات الحرس الثوري – تبنّي تكتيكات جديدة في الاستراتيجية العسكريّة تتوافق مع هذه التهديدات- وإجراء عمليّة إعادة هيكلة للوحدات المختلفة للحرس، بهدف توسيع نشاطه وتعزيز قدراته المتعاظمة على تنفيذ سياسات خارجيّة تعزّز من حماية مكتسبات الثورة سواء على الصعيد الداخلي أم الخارجي، من خلال الأنخراط المباشر في الصراعات وليس إدارتها، ومن ثمَّ الإعتماد على نمط المواجهات غير المتماثلة[٨١]. عبر الدعم المتواصل الذي تقدّمه إيران لجماعات تعدّها الولايات المتحدة أرهابيّة ومنها (حزب الله، وحماس، حركة الجهاد الإسلامي، الحوثيّين، ...الخ).

وفي السياق نفسه، ولإثبات مواصلة النظام تعزيز برامجه النووية والعسكرية في مواجهة التصعيد الأمريكي، أمر روحاني في **10**نيسان/أبريل ٢٠١٩ (منظمة الطاقة الذرية الإيرانية) بتركيب عشرين جهاز طرد مركزي متطوّر من طراز **(IR-6)** في منشأة تخصيب اليورانيوم في (ناتنز). وبذلك حذّر واشنطن من أنّ فرضها المزيد من الضغوط من شأنه أن يدفع طهران إلى إستحداث وحدات أكثر تقدماً بقوله: (إذا واصلتم السير على هذا الطريق، ستشهدون إطلاق جهاز الطرد المركزي من طراز **(IR-8)** في المستقبل القريب[٨٢].

د- تبنّي إيران سياسة اقتصاد المقاومة. يعترف الساسة الإيرانيّون وعلى رأسهم المرشد الأعلى السيد (علي خامنئي) بالصعوبات الكبيرة التي يعاني منها الاقتصاد بفعل العقوبات الدوليّة المفروضة عليه، حيث قال في خطابه السنوي:(...هناك تأثير للعقوبات، ويعود ذلك إلى الخلل الحتمي الذي يعاني منه اقتصادنا في إعتماده على النفط، ... فالضعف الاقتصادي لإيران قد أدّى إلى وضع مجموعات معيّنة من الشعب في ظروف صعبة) ، غير أنه بدلاً من

تغيير سياسة إيران النووية، قرّر الساسة الإيرانيّون المواجهة، حيث قال (خامنئي) في خطابه السابق:(يمكننا تحويل كل خطر يداهمنا إلى فرصة سانحة لنا...)[٨٣].

لذلك وجّه السيد (خامنئي) بتبنّي عمليّة تحويل الاقتصاد الإيراني إلى اقتصاد مقاومة، بتقليل التبعيّة الاقتصاديّة للنفط، وتشجيع الإستثمار الخارجي، والإستفادة القصوى من الموارد الداخليّة، والمنتجات والسلع المحليّة، ودعم القطّاع الخاص، والتحكّم في الأنفاق العام، ووضع برنامج إداري حكيم للمقاومة الاقتصاديّة[٨٤]، مؤّكداً على إنَّ اقتصاد المقاومة هو الحل الأمثل لعبور مرحلة التلكؤ الاقتصادي التي يمر بها اقتصاد البلاد، في ظل عدم إمكانيّة إدارة الاقتصاد بالطرق العاديّة مع وصول العقوبات الدوليّة إلى القطّاعات الحيويّة وأهمّها البنك المركزي الإيراني.

هـ- الأرتباط الاستراتيجي الروسي الإيراني. ينطلق الدور الروسي في الأزمة النوويّة الإيرانيّة أساساً من الرغبة في الحفاظ على مصالح روسيا الاقتصاديّة والسياسية والاستراتيجيّة الحيويّة، فعلى المستوى الاقتصادي تمثّل إيران فرصة أمام القادة الروس لترسيخ إستثماراتهم في الداخل الإيراني، خصوصاً بعد توقّف الكثير من المشاريع بسبب الضغوط الاقتصاديّة الناتجة عن العقوبات الامريكية، وتأجيل تنفيذ المشاريع الكبرى[٨٥]. أمّا على المستوى الأمني والاستراتيجي، فقد زاد أرتباط الطرفين ستراتيجيّاً بعد الأتفاق على الإستفادة من مطار همدان العسكري عام (٢٠١٦) لتزويد القاذفات الروسيّة بالوقود من أجل العمليّات العسكريّة في سوريا وإستهداف مواقع الأرهابيّين، وأصبحت روسيا بعد هذا الأتفاق مسموح لها بتواجد مقاتلاتها الحربيّة على الأراضي الإيرانيّة، وهذا يمهّد الطريق لرفع مستوى التعاون العسكري بين إيران وروسيا وإجراء مناورات مشتركة في المستقبل[٨٦].

و- تبادل المصالح الصينيّة - الإيرانيّة. ترى الصين إنَّ فرض المزيد من العقوبات على إيران هو أمر غير ضروري، إذ تفضّل أن ينصب التركيز على حل الملف النووي الإيراني بالطرق الدبلوماسيّة. أنطلاقاً من حرصها على إدامة علاقاتها مع إيران خاصة في المجال الاقتصادي،

فطبقاً لتوقّعات منظّمة أوبك سيصل حجم الطلب الصيني على النفط بحلول عام (٢٠٢٠) إلى (١٠،٥) مليون برميل يوميّاً[٨٧]، ممّا يجعلها ذلك بحاجّة ماسّة إلى النفط الإيراني.

ح- الدعم الأوربي للجهود الدبلوماسيّة الإيرانيّة. يرتبط الأتحاد الاوربي بمصالح تجاريّة واقتصاديّة واسعة النطاق مع إيران، إذ بلغت قيمة الواردات السلعيّة الإيرانيّة القادمة من الأتحاد الاوربي نحو (٣٦.٦٣) مليار دولار عام ٢٠١٧، وتعد ألمانيا هي المورّد الأول للسلع لإيران إذ بلغت قيمة صادراتها لها نحو (٤.٣) مليار دولار لنفس السنة[٨٨]. ممّا يجعل الإتحاد الأوربي يسعى للحفاظ على مكسب الأتفاق النووي مع طهران، وهو ما يعني مُحاولة أوربيّة للتمسّك بالعلاقات الاقتصادية مع إيران. وهذا ما أكدته رئيسة السياسة الخارجية للأتحاد الاوربي (فيديريكا موغيريني)، إذ وصفت الأتفاق بأنه نتاج دبلوماسيّة مؤثّرة وسنستمر في الحفاظ على هذا الأتفاق[٨٩]، على الرغم من التهديدات الأمريكية بفرض عقوبات صارمة على البنوك المركزيّة الأوربيّة إذا كانت لديهم تعاملات ماليّة مع إيران بعد ٤نوفمبر٢٠١٨

نتائج المشهد (السيناريو) الأول

أ- تُدرك إيران إنَّ إعتماد خيار الدبلوماسيّة الناعمة من جانب، وتبنيّها نهجاً موازناً في التعامل مع الولايات المتحدة وأوربا بشكل عام من جانب آخر، سوف يمكّنها من أن تتجاوز التهديدات الموجّه إليها من قبل إدارة (دونالد ترامب)، وستحرص أيضاً على عدم منح الفرص للولايات المتحدة لتعيدها إلى المربع الأول، إذ من الممكن أن تتبنّى إيران سياسة ذكيّة قائمة على القوّة الناعمة والصلبة لتمكين ذاتها[٩٠]. وهذا ما أكده السيد (علي خامنئي) في تصريحاته التي نراها مصمّمة لإظهار موقف ثوري متصلّب بشأن جميع الأمور الأساسية، إلاّ أنّ سياساته بالوقت نفسه تكشف النقاب عن روحٍ حذرة غير إنتحارية، بدليل إنَّ الولايات المتحدة عندما كانت لا تزال طرفاً في (خطة العمل الشاملة المشتركة) وكان الرئيس (ترامب) قد أُنتُخب حديثاً، حذّر خامنئي علناً من أنّ إيران قد تُحرق الأتفاق (بالنار) إذا ما أنسحبت واشنطن منه، وبعد وقت قصير تجاوزت الإدارة الأمريكية

هذا الخط الأحمر، لكن خامنئي لم يستجب بعد لتهديده، حتى بعد أن تلكّأت أوروبا عن تلبية توقّعاته بحماية طهران من العقوبات[٩١].

إذن تظهر براعة الدبلوماسيّة الإيرانية أثناء الأزمة، بحيث يبدوكما لو أنَّ إيران تتجاوب مع الضغوط الدوليّة الرامية إلى وقف أنشطتها، ولكنه يكون تجاوباً مؤقتاً ومشروطاً، ويهدف بالدرجة الاولى إلى مجرد أمتصاص تلك الضغوط مع أحتفاظ إيران بالحق في العودة مجدداً إلى تنفيذ هذه الأنشطة.

ب- أنَّ ترجمة التهديدات الإيرانيّة بتعطيل حركة الملاحة في مضيق هرمز أو إغلاقه في حال تصفير واردات النفط الإيراني، أو في حال توجيه ضربة عسكريّة أمريكية لإيران –والتي لا أحد يعلم متى ستنتهي إذا بدأت- ، سيترتّب عليها (أي التهديدات) عدّة عواقب أهمّها:

(١) التسبّب في كارثة اقتصاديّة عالميّة ضخمة تستغرق تداعياتها وقتاً طويلاً، إذ إنَّ إغلاق مضيق هرمز يعني منع مرور أكثر من (٢٠٠) ناقلة نفط يوميّاً، وهو ما سيتسبّب بأزمة اقتصاديّة واجتماعيّة ستعاني منها العديد من الدول المستهلكة للنفط بما فيها دول المنطقة[٩٢].

(٢) إمكانيّة تعطيل صادرات النفط في الطرق البديلة، إذ أصيبت في ١٢آيار/٢٠١٩ أربع سفن – ناقلتا نفط خام سعوديّتان وناقلتان أحاهما أماراتيّة والأخرى نرويجيّة- قُبالة ساحل الفجيرة في الأمارات العربية المتحدة، وبعد يومين من الهجمات على السفن، إستهدفت طائرات بدون طيّار محطتين لضخ النفط تابعتين لشركة أرامكو السعوديّة، وقد أتّهمت الإدارة الأمريكية إيران أو وكلائها بهذه الحوادث. وعند تحليل هذه الوقائع نجد بأنَّ الفجيرة هو موقع خط أنابيب النفط الذي يبدأ من أبو ظبي ويسمح للإمارات والدول الشريكة لها بتصدير (١.٥) مليون برميل يومياً من النفط الخام من دون المرور بمضيق هرمز والمحفوف بالمخاطر، وفي السعودية يتمتّع خط الأنابيب (شرق – غرب) بالقدرة على نقل (٥)ملايين برميل يوميّاً من حقول النفط الشرقية إلى محطّات التصدير على البحر الأحمر، وكذلك من دون المرور بذلك المضيق[٩٣]. ربّما تكون هذه التفجيرات رسائل إيرانيّة

مفادها: في حال تصعيد الضغوط أكثر على إيران أو إندلاع حرب ضدّها، يمكنهم العبث بصادرات النفط ليس فقط في مضيق هرمز، بل أيضاً من خلال الطرق البديلة لذلك المضيق، والتأثيربالنتيجة على إمدادات أمن الطاقة الدوليّة.

ج- أنَّ الإستراتيجية العسكريّة الإيرانيّة قد تنجح في أحتواء التصعيد الأمريكي، وتمنح الدولة قدرات عسكريّة كبيرة تساعد الحكومة الإيرانيّة على رفع شعار التهديد في مواجهة التهديد، وهذا ما أكده السيد (علي خامنئي) قائلاً:(سوف نواجه أيَّ نوع من العدوان، بل أيَّ نوع من التهديد بحسم وبالقوّة الكاملة وسنقوم بالتهديد في مقابل التهديد)[٩٤]. الأمر الذي دعا القيادة الإيرانيّة أن تكشف عن مجموعة من أنظمة الأسلحة والقدرات العسكريّة المتطوّرة، ففي ٢شباط/فبراير ٢٠١٩ كشفت إيران عن صاروخ (الحويزة) الجوّال الذي يتمتّع بنظام ملاحة متطوّر يسمح باستخدامه كصاروخ هجوم برّي عالي الدقّة، ويهدّد هذا الصاروخ الذي يبلغ مداه (1,350)كيلومتراً أهدافاً بحريةً في شرق البحر المتوسط إذا ما أُطلِق من شمال غرب إيران، أو بحر العرب بالكامل تقريباً إذا تم إطلاقه من سواحل إيران الجنوبية[٩٥]. كما كشف الحرس الثوري في 3شباط/فبراير ٢٠١٩ عن الجيل الثاني من الصاروخ البالستي (خرمشهر)، وأيضاً تمَّ الكشف عن خط إنتاج تحت الأرض لصاروخ باليستي جديد يُدعى (دزفول)، الذي يتمتّع بالقدرة على شن ضربات دقيقة التوجيه بسرعة على مدى ألف كيلومتراً، الأمر الذي يسمح لإيران بإصابة أهدافٍ داخل أعماق السعودية، فضلاً عن شمال إسرائيل، وإذا تمَّ نشر هذه الصواريخ في العراق أو سوريا، سيكون بإمكانها من الناحية النظرية بلوغ جزءٍ أكبر من السعودية، وكامل إسرائيل[٩٦].

ولعلَّ إسقاط الطائرة الأمريكيّة في ١٩يونيو/حزيران٢٠١٩ من قبل دفاعات أيران العسكريّة فوق مياه الخليج عندما أخترقت أجواء سيادتها، دليل على إنَّ مثلث إيران المُتشكّل من تكنلوجيا القذائف المتقدمة، والبرنامج النووي ذات الأمكانات العسكريّة، والقدرات الحربيّة غير المتناظرة، يكون كجدار حماية ضدَّ أيَّ تهديد أو عدوان مُحتمل على إيران مهما كان نوعه.

د- يهدف اقتصاد المقاومة الذي تتبنّاه إيران في أحد أبعاده إلى توظيف أدواتها الاقتصاديّة في علاقاتها الخارجيّة كأداة للتنمية والتقدم الاقتصادي، وهو ما ينسجم مع الشعار الذي طرحه مؤخّراً المرشد الأعلى السيد (علي خامنئي) (الأنتاج وفرص العمل) وذلك من أجل توفير فرص العمل التي يحتاجها البلد والعمل ليس من أجل تلبية أحتياجات المجتمع الداخلية فقط، بل من أجل التصدير أيضاً، وذلك بهدف ربط اقتصادنا بسلسلة الاقتصادات العالمية وبهذه الطريقة نمتلك الوسائل المُضادّة للعقوبات، ذلك إنَّ قطع هذه العلاقات سوف يؤثر سلباً على اقتصاد العالم برمّته، فعدم الأرتباط مع الاقتصاد العالمي يعني أنَّ قطع علاقاتنا الاقتصاديّة الخارجيّة مع الدول التي نتعامل معها سوف لن يؤثّر على اقتصاديّات تلك الدول، وبالتالي يكون فصل إيران عن العالم غير مكلفاً اقتصاديّاً[٩٧].

هـ- تعد المصالح الروسية أحد الأسباب التي تدفع روسيا إلى محاولة الألتفاف على العقوبات الأمريكية من خلال التعاون مع إيران، إذ نشر موقع سبوتنك نقلاً عن موقع (Mako.co.il) عن وثيقة سريّة لوزارة الخارجيّة الإسرائيليّة إنَّ روسيا ستساعد إيران على وضع بديل لتجاوز العقوبات الأمريكية، وأشار الموقع إلى الموافقة على هذه الآليّة من قبل رؤساء روسيا وإيران وتركيا خلال القمّة الثلاثيّة التي عقدت في طهران بتاريخ ٧أيلول/٢٠١٨، وأوضحت كاتبة المقال (دانا وايش) عبر حسابها على تويتر إنَّ إيران ستصدّر نفطها إلى مصافي التكرير الروسيّة في بحر قزوين، ومن ثمَّ سيتم أرسال هذا النفط إلى السوق الدوليّة على إنها روسيّة[٩٨].

وفي السياق نفسه، أعلنت موسكو المُضي قدماً في بيع منظومة الصواريخ المُضادّة للطائرات (أس-٣٠٠)، والتي تستطيع حماية المنشآت النوويّة الإيرانيّة من الهجمات الجويّة الإسرائيليّة والأمريكية، فضلاً عن تزويد الحرس الثوري بمزيد من الأسلحة التقليديّة[٩٩].

و- لجأت الصين في سبيل دعم الاقتصاد الإيراني من جانب، والحفاظ على مصالحها من جانب آخر، إلى مبادرة إعتماد نظام مالي جديد للتجارة الخارجيّة مع إيران لا يعتمد على الدولار، إذ قرّرت تأسيس سوق مستقبلي في (شنغهاي) لتجارة النفط يستخدم (اليوان)

بدلاً من الدولار، وتعد التجربة الصينيّة لتفادي العقوبات الأمريكيّة على إيران مهمّة في حال توسّعها مستقبلاً، خصوصاً وإنها من أكبر الدول أستيراداً وإستهلاكاً للنفط[١٠٠]. كما كشف تقرير لمجلّة مُختصّة بشؤون الطاقة (Petroleum Economist) بأنَّ الصين تعتزم إستثمار (٢٨٠) مليار دولار في قطاعات النفط والغاز والبتروكيمياويات الإيرانية التي تتضرّر جرّاء العقوبات الأمريكية، وبالمقابل ستمنح إيران الشركات الصينيّة حق الأولويّة في المشاركة بالمناقصات بشأن أيَّ مشاريع جديدة أو مجمّدة أو غير مكتملة لتطوير حقول النفط والغاز، فضلاً عن جميع المشاريع في مجال البتروكيمياويّات، وإنَّ الصين ستحصل أيضاً على خصماً إجماليّاً بمقدار ٣٢% على جميع المنتجات النفطية والغازية والبتروكيمياوية من إيران[١٠١].

ح- قامت بعض دول الأتحاد الأوربي (بريطانيا، فرنسا، وألمانيا) بالإعلان يوم ٢٤سبتمبر٢٠١٨، وفي خطوة تنم عن مواجهة سياسات واشطن الرامية لممارسة المزيد من الضغوط على إيران، عن إنشاء نظام مالي مستقل جديد للتبادل المصرفي بعنوان (إس بي في) (Special Purpose Vehiccale) يعتمد العملات الرقميّة للتعامل مع إيران، وهو ما عبّر عنه وزير الماليّة الفرنسي قائلاً:(إنَّ دونالد ترامب يُشكّل دافعاً لأوربا الأقوى)، وأضاف (أنَّ حصيلة الأزمة مع إيران، تُوجد فرصة سانحة لأوربا لإنشاء مؤسساتها الماليّة المستقلّة لكي تقوم بالتجارة مع أيَّ طرف شاءت)[١٠٢].

وتأسيساً على ذلك، قامت إيران بتداول العملات الرقمية مع حلفائها، وأضطر البنك المركزي الإيراني إلى البدء في تطوير مقترحات لإستخدام العملات الرقميّة[١٠٣]. من أجل تعزيز قدرتها في إيجاد بدائل للتعاملات الماليّة مع القوى الأوربيّة بعيداً عن الضغوطات والعقوبات الامريكية المفروضة عليها.

أمّا عن المدى المدى الزمني لهذا المشهد...فمظاهره قد تتجلّى في المستقبل القريب.

٢- مشهد (سيناريو) تعديل الأتفاق النووي مع تقديم إيران تنازلات سياسيّة للتوجّهات الأمريكية.

يستند هذا المشهد على فرضيّة مفادها: أنَّ هناك عدّة (مظاهر) حاضرة، تتمثّل بالضغوط والتهديدات الداخليّة والخارجيّة التي يمكن أن تقود إيران مستقبلاً – وفي حال إستشعار القيادة الإيرانيّة بوجود خطر على بقاء النظام- إلى تقديم تنازلات سياسيّة من أجل إستئناف المفاوضات وتسوية العلاقات الأمريكية الإيرانيّة.

فرضيّات (مظاهر) المشهد الثاني

أ- تفاقم سوء الأوضاع الاقتصاديّة الداخليّة الإيرانية. فقدت إيران – بعد إعادة فرض العقوبات الاقتصاديّة عليها من قبل إدارة ترامب- الكثير من الإستثمارات الأجنبيّة وعزوف الشركات الأجنبيّة عن التعامل معها خاصة في مجال النفط، وذلك بعد تزايد الضغوط الأمريكيّة على الشركات في هذا المجال، وعلى الرغم من عدم إنصياع بعض الشركات العالميّة لهذه الضغوط، إلا إنَّ التصعيد الأمريكي ضدَّ إيران جعل هذه الشركات تتراجع عن الإستثمار في إيران. ممّا أنعكس ذلك سلباً على قطّاع النفط الإيراني، وبالتالي تراجع القدرة الإيرانيّة على تصدير النفط.

كما يعاني الأقتصاد الإيراني أيضاً من نقاط ضعف أهمّها[١٠٤]: أرتفاع نسبة التضخّم والبطالة، وعجز القطّاع التجاري نتيجة الحزمة الجديدة من العقوبات الأمريكية، كذلك أرتفاع معدّل السكّان على معدّل النمو الاقتصادي، وإنخفاض نسبة المشاريع التنمويّة، الأمر الذي أثّر بدوره على إنخفاض متوسّط نصيب الفرد من جانب، ومن جانب آخر، يُضعف القدرة الإيرانية ويجعلها عرضة لأختلالات سياسيّة وأمنيّة.

ب- تهديد الأقليّات القوميّة للأمن الإيراني. يفرض التنوّع القومي والعرقي والديني حسابات دقيقة على القيادة الإيرانيّة، لأن أيَّ خلل في التعامل مع هذا التنوّع يجعل منه عامل ضعف، خاصة وإنَّ إيران تشهد أضطراباً مستمرّاً تقوم به هذه القوميّات تعبيراً منها

عن رفض سياسات الحكومة الإيرانيّة وسلطاتها تجاهها وأعتراضها على أساليب التهميش والإقصاء التي تُمارس في حقّها من قبل هذه السلطات، إذ كانت وما زالت تعبّر عن إستيائها من هذه السياسات بطرق سلميّة وبطرق النضال السياسي الداعي للأصلاح والبناء تارة، وتارة أخرى كانت تصعّد من خطابها للتهديد بالأنفصال عن طريق الكفاح المسلّح[١٠٥].

ج- أختلاف الرؤية السياسية الإيرانيّة بشأن التعامل مع الولايات المتحدة. توجد خلافات حادّة بين أهم تيّارين في إيران هما: التيّار المحافظ ومعه الحرس الثوري، والتيّار الإصلاحي ويمثّله رئيس الحكومة الإيرانيّة (حسن روحاني)، حول العديد من القضايا الداخليّة والخارجيّة، ويعد البرنامج النووي الإيراني أحد أهم محاور الخلاف الجوهريّة بين الفريقين، فكلٌّ واحد منهم يتبنّى رؤية سياسيّة معينه للتعامل مع الولايات المتحدة وأوربا بشأن هذا الملف المهم. وربّما تكون تفجيرات الأهواز الأخيرة إستفزاز لقيادات الحرس الثوري الإيراني – الذي عادة ما يفضّل إستخدام القوّة الصلبة بالدرجة الأولى في التعامل مع التهديدات الخارجيّة- من أجل تصعيد المواجهة مع الولايات المتحدة، لأن إيران إذا قامت بأيٍّ عمل عدائي في مياه الخليج فمن الممكن أن يتسبّب ذلك بإعطاء فرصة للأندفاعة الأمريكية في التدخّل العسكري المباشر ضدّها.

د- تبنّي الولايات المتحدة سياسات الضغوط القصوى على إيران. تبنّت الإدارة الأمريكيّة سياسات الضغوط القصوى على إيران من أجل تغيير (سلوكها السياسي)، ومن هذه السياسات فرض الولايات المتحدة عقوبات ماليّة على قوّات الحرس الثوري الإيراني بسبب أرتباطه بالإرهاب على حد وصفهم كخطوة أولى، ثمَّ تبعتها الخطوة الثانيّة بإعلان الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) في ٨نسيان/أبريل ٢٠١٩ أدراج هذه القوّات ضمن قائمة المنظّمات الأرهابيّة الأجنبيّة الخاصة بوزارة الخارجية الأمريكية[١٠٦]. وأكد وزير الخارجيّة الأمريكيّة (مايك بومبيو) إنَّ إيران دولة راعية للأرهاب، إذ تدعم بشكل غير مباشر عدد

غير محدود من المليشيات المسلّحة في مختلف دول الشرق الأوسط مثل العراق ولبنان واليمن[١٠٧].

هـ- الدعم الخليجي لزيادة فاعليّة الضغوط الأمريكيّة. تؤيّد دول مجلس التعاون الخليجي سياسة الإدارة الأمريكيّة في ممارسة الضغوط القصوى تجاه إيران، فهي ترفض أمتلاك إيران القدرة النوويّة لأنه سيعطيها (حسب تصوّرها) مساحات نفوذ أوسع وربّما هيمنة أقليميّة شاملة على المنطقة. عبّرت هذه الدول عن توجّهاتها – التي ما زالت تتخوّف من فكرة تصدير الثورة الإسلاميّة – في (الوثيقة العربيّة الشاملة لمكافحة الإرهاب) والتي ناقشها رؤساء المجالس والبرلمانات العربية خلال مؤتمرهم الذي عُقد في الجامعة العربيّة سنة ٢٠١٨، وبيّنت (أي دول مجلس التعاون) مخاطر التدخّل الإيراني وما يشكّله من تهديد للتماسك الإجتماعي في هذه المنطقة[١٠٨]. لكن بالوقت نفسه، ترفض هذه الدول تصعيد الملف النووي إلى مرحلة الحرب، لأنها قد تضع منطقة الخليج بشكل كامل في عدم توازن، وتجعلها عرضة للدمارعلى المستويات كافة.

و- التهديد الإسرائيلي لإيران. رحّبت (إسرائيل) بقرار الرئيس الأمريكي (دونالد ترامب) الخاص بالإنسحاب من الأتفاق النووي مع إيران، ومارست في سبيل ذلك ضغوط سياسية عبر قنواتها مباشرة أو عن طريق الولايات المتحدة، من أجل كبح أو وقف البرنامج النووي الإيراني. ومن هذه الضغوط والتهديدات التي تبنّتها تجاه إيران، نذكر منها الآتي:

(١) دعا رئيس الوزراء الإسرائيلي (بنيامين نتياهو) المجتمع الدولي إلى وقف محاولات إيران للألتفاف على العقوبات عن طريق البحر أو بأيَّ وسيلة أخرى، وتابع قائلاً:(تحاول إيران التحايل على العقوبات من خلال تهريب النفط خفية عبر مسارات بحريّة. وبناء على تلك المحاولات، سيكون للبحرية دور أكثرأهميّة في وقف هذه الأفعال الإيرانيّة)[١٠٩].

(٢) تهديد القيادة الإسرائيليّة بإستعمال القوّة العسكريّة ضد المنشىآت النووية الإيرانيّة، وسيلة للضغط على المجتمع الدولي للتحرّك عسكريّاً ضدَّ إيران، أو على الأقل فرض المزيد من العقوبات الاقتصادية عليها وتعميق عزلتها الدوليّة[١١٠].

(٣) تكثيف الحملة الإعلامية المُضادّة لإيران ولبرنامجها النووي، لاسيّما لدى الرأي العام الغربي. وبالتالي تشكيل صورة سلبيّة عن تطلّعات إيران النوويّة التي تسعى – وفق الرؤية الإسرائيلية– إلى الإخلال باستقرار الأمن الأقليمي والدولي.

نتائج المشهد (السيناريو) الثاني

أ– تحرص الولايات المتحدة على خفض مداخيل الدولة الإيرانية، خاصة من العملات الصعبة، حتى تحقق هدفين رئيسيين[١١١]، الأول: دفع السكّان إلى التذمّر من الأوضاع والإنتفاض على النظام الحاكم وإسقاطه، أمّا الثاني: إرغام النظام الحاكم على توجيه موارده المتناقصة للمصروفات الداخلية بدلًا من تمويل وكلائه بالخارج. الأمر الذي دفع الحكومة الإيرانيّة تبنّي سياسة زيادة الضرائب لتأمين مداخيل الدولة بدل البترول الذي ما يزال يصعب تحصيل عائداته من الدول الأخرى، ولكن المشكلة تكمن في إنَّ الإيرانيين ليس لديهم ثقافة دفع الضرائب على غرار الدول الغربيّة، وعادة ما كانت الضرائب تؤمّن ٧% من مداخيل الدولة كحد أقصى من رواتب الموظّفين، الا إنّ محاولة الحكومة تأمين ما يزيد عن ٦٠% من مداخيلها من الضرائب سيُحدث صدمة كبيرة في المجتمع[١١٢]، قد تؤدّي إلى ردّات فعل عنيفة من قبل المواطنين، أقلّها ما شهدناه في أحتجاجات عام ٢٠١٨ و٢٠١٩ ضد الغلاء والفقر والبطالة.

وقد تلجأ إيران من أجل مواجهة التأثيرات الاقتصاديّة إلى تقديم تنازلات سياسيّة في اللحظات الأخيرة للإدارة الأمريكيّة والعودة إلى طاولة المفاوضات، أو ما يُعرف بسياسة (حافّة الهاوية) التي تتبنّاها عند تعقّد الأمور ووصولها إلى طريق مسدود للحيلولة دون الأنهيار الداخلي أو سقوط النظام، وتؤيّد هذا الإتجاه الناشطة الإيرانيّة (فائزة هاشمي رفسنجاني)، التي رأت ضرورة أتّباع حلول غير اقتصاديّة، وبالتحديد تغيير السياسة الخارجيّة الإيرانيّة، وعبّرت عن هذا التغيير قائلة:(لقد أعتدنا–الإيرانيين– حل المشكلات بعد أن تصل إلى النقاط الحرجة، كما فعلنا عندما أطلقنا سراح الرهائن الأمريكيين سنة١٩٨٨ وقبلنا السلام مع العراق سنة١٩٨٨، سنفعل الشي نفسه مع (دونالد ترامب)،

وكما إنَّ مذهبنا يسمح لنا بتحديث الأسلام، فلمَ لا نحدّث سياستنا الخارجية)[١١٣]. ويبدو إنَّ هذا الخيار مرجّح في ضوء التجارب التاريخية للنظام الإيراني مع العقوبات، كما سبق وحدث قبول – بعد رفض– إيران للتفاوض الذي أنتهى بتوقيع الأتفاق النووي سنة ٢٠١٥ بعد مُعاناة الأقتصاد والشعب الإيراني من العقوبات.

ب– إنَّ عدم وجود أيَّ بوادر أو مؤشّرات حقيقيّة حول أحتماليّة إستجابة النظام لمطالبات الأقليّات القوميّة قد يؤدّي إلى أزدياد النزعة الأنفصاليّة لدى هذه الأقليّات وتطوّرها مستقبلاً، وقد شهد عام ٢٠١٧ سلسلة من الأشتباكات بين هذه الأقليّات وقوات الحرس الثوري الإيراني، كما واصل النظام الإيراني في عام ٢٠١٨ سياسته الإقصائية تجاه الجماعات الدينيّة ومنها فرقة الدراويش الصوفيّة، ونفّذ حكم الأعدام بحق العديد من المنتمين إلى هذه الفرق الدينيّة[١١٤]. وما يُزيد من خطورة هذا التهديد على الأمن الإيراني، هو إنَّ دولاً مُعادية لإيران بدأت تمويل الجماعات المُعارضة للنظام الحاكم بشكل سخي جدّاً في الآونة الأخيرة، وبات المُعارضون الإيرانيّون خارج البلاد يمتلكون وسائل إعلام فضائيّة وشبكات تواصل قويّة ربّما تؤثّر مسقبلاً على الداخل الإيراني بشكل كبير[١١٥]. إذا ما تمَّ توظيف المعارضة الإيرانيّة من قبل الولايات المتحدة– خاصة في ظل تصاعد توتّر العلاقات بين الطرفين حاليّاً– كورقة ضغط تُهدّد بها الأمن القومي الإيراني من أجل التأثير عل القيادة الإيرانيّة ودفعها إلى تقديم تنازلات سياسيّة في مسألة الأتفاق النووي وإستئناف المفاوضات وفق الشروط الأمريكيّة.

ج– يؤثّر أختلاف توجّهات التيّارات السياسية الإيرانيّة مستقبلاً في التعامل مع الولايات المتحدة، خاصة وإنَّ إيران ستكون على موعد مع الأنتخابات المقبلة لمجلس الشورى الإسلامي خلال عام ٢٠٢٠، إذ ستشكّل التجاذبات السياسيّة أرضيّة لهذه الأنتخابات، وستحاول الإتجاهات السياسية إنتقاد بعضها البعض، وكل واحدة منها تقدّم نفسها بعدّها المُنقذ للأزمة التي تمر بها البلاد. لكن نتيجة الأحتقان الداخلي والأزمات الاقتصاديّة المُتراكمة في إيران، ربّما يفوز في هذه الأنتخابات مرشّحي التيّار الأصلاحي الذي يُبدي

مرونة في التعامل مع الغرب، وقد يُعيد ترتيب أولويّاته وتوجيه أهتمامه إلى الداخل في محاولة منه ترميم الأوضاع الاقتصاديّة التي بدأت تُثقل كاهل المجتمع، الأمر الذي يقابله تقديم إيران تنازلات سياسية عن بعض القضايا الأقليمية والدوليّة من أجل تسوية العلاقات الأمريكية– الإيرانية، وتخفيف العقوبات الدوليّة عليها. وما يُعزّز هذا الإستنتاج، إنَّ إيران تواجه شرخاً كبيراً بين الجيل الجديد الذي يُعتبر الجيل الخامس للثورة والأجيال الأولى والثانية للثورة في مجالات سياسية واجتماعية وثقافيّة عدّة، إذ إن تمسّك الأجيال الأولى للثورة بمبادئها مقابل إبتعاد الأجيال الجديدة نسبيّاً عن هذه المبادئ يؤدّي إلى تصادم كبير في الأفكار[١١٦]. الأمر الذي سيدعم مرشّحي التيّار الأصلاحي ويُعزّز من موقفهم في الأنتخابات المقبلة.

د– يترتّب على أدراج الحرس الثوي الإيراني كمنظمة إرهابيّة آثار عدّة منها[١١٧]:

(١) فرض قيوداً على هجرة أفراد المنظمة لمجرد انتمائهم إليها، بحيث يمكن الآن منع أي شخص أنتمى ذات مرّة إلى قوّات (الحرس الثوري الإيراني) من دخول الولايات المتحدة، وكذلك يمكن أن تُفرض هذه القيود – إذا ما فُسّرت بشكل واسع النطاق– ليس على هذه القوّات فحسب، بل على أيَّ شخص يتعامل معها.

(٢) إثارة المسؤوليّة الجنائيّة بسبب توفير الدعم المادي أو الموارد بمعرفة مسبقة إلى المنظمة المصنّفة ـ الأمر الذي يعرّض رجال الأعمال لتهم جنائية بموجب القانون الأمريكي (قانون مكافحة الارهاب) والتنفيذ الفعلي لعقوبة الأعدام إذا أقدموا (عمداً) على مزاولة الأعمال التجاريّة مع الحرس الثوري الإيراني.

هذه الآثار بمجملها ستشكّل تهديداً كبيراً على الأقتصاد الإيراني، إذ ستعمل الدول والشركات التي تدرس فكرة القيام بأعمال تجارية مع إيران على إعادة النظر في الأمر، لأن الحرس الثوري الإيراني متجذّر بشكل عميق في الاقتصاد الإيراني. أمام هذه الضغوط، ربّما تُبدي إيران مرونة في التفاوض مع الجانب الأمريكي وتسعى إلى تقديم تنازلات سياسيّة في حال إستشعار القيادة الإيرانيّة بأنَّ النظام السياسي أصبح يواجه أزمة بقاء حقيقيّة.

هـ- أنَّ دول مجلس التعاون الخليجي ربّما تطوّر مسألة العلاقات الامنيّة بينها وبين الولايات المتحدة عن طريق تفعيل مشروع الدرع الصاروخي الخليجي الذي بُحث خلال إجتماع المنتدى الاستراتيجي الخليجي الأمريكي في الرياض في ٣١آذار/مارس٢٠١٢، وهو نظام يتم فيه بناء شبكات حماية مكوّنة من أنظمة صواريخ أرضيّة، مُستندة إلى نقاط إرتكاز جغرافيّة عدّة، قادرة على إسقاط أيَّ صاروخ باليستي يستهدف المدن والمنشآت النفطيّة والقواعد الأمريكيّة المتمركزة في القواعد الخليجيّة[١١٨]. وفي حال إقامة هذا الدرع سيتم تحجيم التهديدات الإيرانيّة في منطقة الخليج العربي بعدّها الحلقة الأضعف التي يمكن من خلالها التأثير على المصالح الأمريكيّة والغربيّة هناك بشكل عام. فضلاً عن تحجيم النفوذ الروسي والصيني وتقليص مصالحهما في هذه المنطقة، الأمر الذي قد يدفع القيادة الإيرانيّة للتفكير بتقديم بعض التنازلات السياسيّة إلى الجانب الأمريكي من أجل إعادة إستئناف المفاوضات وتسوية العلاقات بين الطرفين.

و- أنَّ ترجمة التهديد الإسرائيلي بإعتماد سياسة القوّة العسكريّة-فضلاً عن سياسيات الضغط الأخرى- تجاه إيران في حال إستمرارها بتطوير برنامجها النووي، قد يدخل ضمن الحسابات الإستراتيجية لدى القيادة الإيرانية التي -بالمقابل- سوف تستبعد قدر الإمكان شن هجوم عسكري على (إسرائيل)،لأسباب عديدة، منها[١١٩]:

(١) الأضرار المُصاحبة لهجمات إيران، والتي قد تُودي بحياة أعداد كبيرة من الفلسطينيّين، فضلاً عن إلحاق الأذى بموطني دول عربيّة مسلمة عدّة متاخمّة (لإسرائيل) .

(٢) أمتلاك (إسرائيل) منظومة (دفاعات صاروخية)' قويّة آخذة في الإتساع، ونظاماً للدفاع المدني يشتمل على ملاجئ ومنشآت أخرى أقيمت تحت الأرض. وهذه العوامل ينبغي أخذها مجتمعة في الحسبان عند تحديد القيود التي تعترض إستخدام القوّة العسكريّة من قبل إيران. ممّا يجعلها تتبنّى سياسة أكثر مرونة في المفاوضات النوويّة، خاصة إذا تمكّنت الإدارة الأمريكية وبدعم من اللوبي الإسرائيلي من إقناع القيادة الإيرنيّة – التي أبدت بإستمرار إستعدادها للحوار- أن مكاسبهم وخسائرهم ستكون متناسبة إلى حد ما، فقد

يصبحون على إستعداد لإعداد قائمة بمجالات التنازل المحتملة، والموافقة على بدء مفاوضات أولية تجمع الطرفين من جديد.

الخاتمة

يبدو إنَّ لإيران خبرة سياسيّة كبيرة في مواجهة ملف العقوبات الأمريكية، نابعة عن مجموعة القيم والمبادئ التي يُبنى عليها سلوك النظام السياسي، تؤطّرها سلسلة من البرغماتيّة والإحترافيّة السياسية ذات ستراتيجيّة علية التخطيط للتعامل مع هكذا ملف مهم. فعلى الرغم من تنامي ضغوط البيئتين الداخليّة والخارجيّة على إيران نتيجة إعادة فرض العقوبات الاقتصادية عليها بعد إنسحاب الولايات المتحدة من الاتفاق النووي،إلّا إنها بذلت جهوداً حثيثة في سبيل توظيف متغيّرات عناصر القوّة لديها وعلى المستويات كافّة، السياسية والاقتصادية والعسكريّة والأمنيّة، وتبنّت ستراتيجيّة القوّة الناعمة والصلبة – وهي جزء من سياسة المقاومة الرشيدة– لتمكين ذاتها، إذ أعتمدت الدبلوماسيّة الإيرانيّة على لغة الحوار والمرونة تارة ولغة التلويح بإستخدام القوّة تارة أخرى في التعامل مع التهديدات الخارجيّة، بما يساعد على تحقيق الإستدامة السياسية في الداخل أوّلاً، وبعث رسالة لقادة العالم وفي مقدمتهم الولايات المتحدة بإن إيران عازمة على الإستمرار بنهجها ولن تتنازل كليّاً عن مواقفها وطموحها تجاه البرنامج النووي بالتهديدات والعقوبات.

كما أنَّ إيران سعت إلى تطوير منهج الإعتماد على مستوى التعاون الدولي من أجل كسب التأييد والدعم الاقتصادي التي ستقدّمه لها عدّة دول تربطها معها مصالح سياسية واقتصاديّة، كروسيا والصين، وحتى دول الإتحاد الاوربي نتيجة الضرر الذي سيصيبها جرّاء فرض العقوبات على إيران خاصة في مجال شراء النفط الإيراني، الأمر الذي يدفع هذه الدول إلى إيجاد الطرق والسُبل للتحايل من طرفها على هذه العقوبات أو إيجاد إستثناء لها.

ويبقى مستقبل القدرة الإيرانيّة على أحتواء الضغوط والعقوبات الأمريكية المفروضة على إيران، يتأرجح بين مشهدين (سيناريوهين)، الأول: تراجع الإلتزام الإيراني تدريجيّاً بالأتفاق النووي مع تحمّل العقوبات الأمريكية، بينما الثاني: تعديل الأتفاق النووي مع تقديم

إيران بعض التنازلات للإدارة الأمريكيّة. وإمكانيّة تحقيق أيٍّ من هذين المشهدين، مرهونة بكيفيّة إدارة القيادة الإيرانيّة وتحكّمها – في ضوء التطوّرات السياسية اللاحقة للملف النووي– بالمتغيّرات الداخليّة والخارجيّة (الداعمة والكابحة) خلال المستقبل القريب.

الهوامش

(1) هيبة غربي: إيران والخيارات القادمة، مجلة مدارات إيرانيّة، العدد (٣)، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٩)، ص٢٧.

(2) ياسر عبد الحسين: السياسة الخارجيّة الإيرانية، ط١،(بيروت: شركة المطبوعات للنشر، ٢٠١٥)، ص١٨٦.

(3) مهدي خلجي، اللحظة الحاسمة لخامنئي: كيف بأمكان إعادة إيران إلى طاولة المفاوضات، مقال متاح على الوقع الآتي https://www.washingtoninstitute.org بتاريخ ٢٠١٩/٠٥/٢.

(4) فايق حسن الشجيري: فراغ القوة وإعادة تعريف الدور الإقليمي للجمهورية الاسلامية الإيرانية، مجلة حمورابي للدراسات، العدد (١٤)، (بغداد: مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، ٢٠١٥)، ص٦٤.

(5) ياسر عبد الحسين: السياسة الخارجية الإيرانية، المصدر السابق، ص١٨٦.

(6) شيماء معروف فرحان: السياسة الامريكية تجاه إيران في عهد ترامب، مجلة مدارات إيرانيّة، العدد (٣)، مصدر سبق ذكره، ص١٣١.

(7) المصدر نفسه، ص١٣١.

(8) إيران صاحبة أكبر أحتياطي للغاز في العالم، على الموقع الآتي:https://www.alalamtv.net/news بتاريخ ٢٠١٣/٦/١٣

(9) أوبك: النفط الإيراني يواصل التراجع، على الموقع الآتي:https://www.arabic.cnn.com بتاريخ 12/٩/٢٠١٨

(١٠) بهاء عدنان يحيى: الاستراتيجية الأمريكية حيال إيران بعد أحداث ١١أيلول ٢٠٠١، ، ط١، (بغداد: مركز حمورابي للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠١٢)، ص١٨٩.

(١١) المصدر نفسه، ص١٩٠.

(١٢) أسماعيل صبري مقلد: العلاقات السياسية الدولية: دراسة في الأصول والنظريات، (الكويت: ذات السلاسل للطباعة، ١٩٨٧)، ص٢١٦.

(١٣) تقرير الوطن الاقتصادي: الاقتصاد الايراني يقود نمو المنطقة، على الموقع الآتي:

https://www.alwatan.com

(*)ظهر مصطلح الاقتصاد المقاوم للمرة الأولى في العام ٢٠٠٥ خلال الحصار الإسرائيلي لقطّاع غزّة، وتمَّ تداوله من قبل مرشد الثورة الاسلامية (علي خامنئي) عام ٢٠١٢، إلى ان تمَّ طرحه عام ٢٠١٤ كنظرية اقتصادية متكاملة متفردة عن باقي نظريات وفلسفات الاقتصاد الغربي.

(١٤) هيبة غربي: إيران والخيارات القادمة، مجلة مدارات إيرانيّة، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

(١٥) إيران في أفق ٢٠٢٥: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، على الموقع الآتي:

https://www.dohainstitute.org/ar/PoliticalStudies بتاريخ ٢٠١٦/٥/١

بتاريخ ٢٠١٩/٩/٥. https://www.opec.org [16]

[17] سيد إحسان خاندوزي: دراسة في الفكر الاقتصادي الإيراني الحديث، مجلة إيران والعرب، العددان (١٥-١٦)، (بيروت: مركز الأبحاث العلمية والدراسات الاستراتيجية للشرق الأوسط، ٢٠٠٦)، ص١١-١٢.

[18] جاسم محمد طه: تأثير المقومات الاستراتيجية في تعزيز قوّة الدولة ومستقبل أدائها الجيوستراتيجي (إيران إنموذجاً)، مجلة دراسات أقليمية، العدد (٤٠)، (الموصل: مركز دراسات أقليمية، ٢٠١٩)، ص٢٤٧.

[19] المصدر نفسه، ص٢٤٧-٢٤٨.

[20] الخطّة الخمسية المقبلة في إيران: دفاع واقتصاد، على الموقع الآتي:

بتاريخ ٢٠١٥/٦/٣٠. https://www.elaph.com/we/bnews

[21] سعد حقي توفيق: مبادئ العلاقات الدولية، ط٤، (القاهرة: شركة العاتك لصناعة الكتاب، ٢٠٠٩)، ص١٧٧.

[22] منظمة مجاهدي خلق الإيرانية: خامنئي يصدر أوامر لتطوير برنامج إيران الصاروخي، ٢٠١٥/٧/٤، على الموقع الآتي:

بتاريخ ٢٠١٥/٧/٥.https//www.mojahedin,org

[23] جاسم محمد طه: تأثير المقومات الاستراتيجية في تعزيز قوّة الدولة..، مصدر سبق ذكره،ص٢٥٠. كذلك يُنظر: ياسر عبد الحسين: السياسة الخارجية الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص٩٠-٩١.

[24] جاسم محمد طه، المصدر السابق، ص٢٥٠.

[25] نقلاً عن: حوار مع الادميرال علي شمخاني، كيف تصنع إيران سياستها الدفاعية، مجلّة مختارات إيرانية، العدد (٥١)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيّة، ٢٠٠٤)، ص٣٩.

[26] نقلاً عن: فرزين نديمي: ايران تستعرض قوتها الصاروخية لتعزيز قدراتها الرادعة، معهد واشنطن لسياسة الشرق الادنى،على الموقع الآتيhttp://www.washingtoninstitute.org بتاريخ ٢٠١٥/١٠/٢٨

[27] ربا عبادة راشد: السياسة الخارجيّة الروسيّة تجاه إيران ٢٠٠٠-٢٠١٧، مجلة مدارات إيرانيّة، العدد (٣)، مصدر سبق ذكره، ص١٥٥.

[28] المصدر نفسه، ص١٥٥.

[29] سليم كاطع علي: العلاقات الروسيّة-الإيرانية: الواقع والمستقبل، مجلّة أتجاهات سياسيّة، العدد(٢)، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي،٢٠١٨)، ص١٠٨.

[30] قاسم محمد عبيد وحسين مهدي هاشم: البعد العسكري والأمني في العلاقات الروسيّة الإيرانية بعد عام ٢٠١١، مجلة قضايا سياسية، العدد (٥٤)، (جامعة النهرين: كلية العلوم السياسية، ٢٠١٨)، ص٥٧-٥٨. وكذلك ينظر: روسيا وإيران..اقتصاد من أجل السياسة، على الموقع الآتي:https://www.aljazeera.net/

[31] ربا عبادة راشد: السياسة الخارجيّة الروسيّة تجاه إيران..، المصدر السابق، ص١٥٠.

[32] سليم كاطع علي: العلاقات الروسيّة-الإيرانية، مصدر سبق ذكره، ص١١٤.

[33] ربا عبادة راشد: السياسة الخارجيّة الروسيّة تجاه إيران، المصدر السابق، ص١٥٤.

[34] السيد عوض عثمان: النفط قاطرة للعلاقات الإيرانية- الصينيّة، مجلّة مختارات إيرنية، العدد (٥٨)، (القاهرة:مركز الأهرام للدراسات الاستراتيجية، ٢٠٠٥)، على الموقع الآتي:https// www.albainah,net

[35] التقرير الاستراتيجي لمركز الخليج للدراسات الإيرانية، على الموقع الآتي: en.calameo,com

[36] عبد الرحمن الربيعي: لماذا تدعم الصين إيران، على الموقع الآتي:
بتاريخ ٢٠١٩/٧/١٩ https://www.sasapost.com/opinion

[37] نزار عبد القادر: برنامج الصواريخ الإيرانية: تطوّره وتأثيره على موازين القوى الأقليمية، مجلّة الدفاع الوطني، العدد (٩٧)، ٢٠١٦، على الموقع الآتي: https://www.lebarmy.gov.lb

[38] الصين تدعم مواقف إيران من حفظ السلام والاستقرار بالمنطقة،على الموقع الآتي:
بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٦. https://www.alalamtv.net/news/4188076

[39] علي فتح الله نجاد: أوربا ومستقبل سياستها إزاء إيران: التعامل مع أزمة ثنائية، منشورات مركز بروكنجز،(الدوحة: مركز بروكنجز،٢٠١٨)، على الموقع الآتي: https://www.brookings.edu/ar

[40] علي فتح الله نجاد: أوربا ومستقبل سياستها إزاء إيران...، المصدر السابق.

[41] فراس عباس هاشم: تمثلات أداركية صعود مظاهر فجوة التأثير في تشكيل مسارات التفاعلات المتأرجحة (الإيرانية–الامريكية)، مجلة مدارات إيرانية، العدد(٢)، (ألمانيا: المركز الديمقراطي العربي، ٢٠١٨)،ص٩٧.

[42] هيبة غربي: مستقبل النظام المالي الأوربي المقترح مع إيران في ظل الأنسحاب الامريكي، مجلة مدارات إيرانية، المصدر السابق، ص٧٢.

[43] المصدر نفسه، ص٧٢–٧٣.

[44] هبة غربي: إيران والخيارات القادمة، مصدر سبق ذكره، ص٣٧.

[45] تقرير الوطن الاقتصادي، مصدر سبق ذكره.

[46] جاسم محمد طه: تأثير المقومات الاستراتيجية في تعزيز قوّة الدولة..، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩.

[47] أقتصاد إيران يترنّح..والبطالة ضعف ما تعلنه الحكومة، على الموقع الآتي:
بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٤. http://www.aleqt.com

[48] الاقتصاد الإيراني قبل وبعد الأتفاق النووي، مركز دراسات دور أنتاش، على الموقع الآتي:
بتاريخ ٢٠١٨/٩/٢. https://www.dusc.org

[49] جاسم محمد طه: تأثير المقومات الاستراتيجية في تعزيز قوّة الدولة، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٨–٢٥٩.

[50] المعهد المصري للدراسات السياسية والاستراتيجية، القوى الاجتماعية في إيران، بحث منشور على موقع الآتي:
بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٢. https://www.eipss-eg.org

[51] آياد خازر المجالي: أثر تعدّد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني، مجلة مدارات إيرانية، العدد(٢)، مصدر سبق ذكره، ص٨٧–٨٨.

[52] جاسم محمد طه: تأثير المقومات الاستراتيجية في تعزيز قوّة الدولة، المصدر السابق، ص٢٥٤.

[53] آياد خازر المجالي: أثر تعدّد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني، المصدر السابق، ص٨٥.

[54] المصدر نفسه، ص٨٨.

[55] هجمات ضد النظام الإيراني في الأعوام الأخيرة، صحيفة الشرق الأوسط، العدد (١٤٥٤٤)، ٢٣ سبتمبر/أيلول ٢٠١٨، على الموقع الآتي: https://aawsat.com/home/article/1404351

[56] مير يعقوب: حريق في أكبر مجمع للبتروكيماويات في إيران وحركة (صقور الأحواز تتبنى)، على الموقع الآتي: https://alwatannews.net بتاريخ ٢٠١٦/٨/٧.

[57] فراس عبّاس هاشم: أرتدادات ضاغطة: الحرس الثوري الإيراني وتمثّلات أعباء الصعود الأقليمي وتحدّياته، مجلّة مدارات إيرانية، العدد (٣)، مصدر سبق ذكره، ص٦٥.

[58] أنور إسماعيل خليل: دور الرئيس حسن روحاني في تغيير الخطاب السياسي الخارجي الإيراني تجاه الغرب، مجلة دراسات دوليّة، العدد (٦٤-٦٥)، (جامعة بغداد: مركز الدراسات الدولية والاستراتيجية، ٢٠١٦)، ص٤٤٠.

[٥٩] المصدر نفسه، ص.٤٣٤

[60] نقلاًعن: فراس عباس هاشم: أرتدادات ضاغطة: الحرس الثوري الإيراني...، المصدر السابق، ص٦٤.

[61] شيماء معروف فرحان: السياسة الأمريكية تجاه إيران...، مصدر سبق ذكره، ص١٣٣.

[62] هيبة غربي: إيران والخيارات القادمة، مصدر سبق ذكره، ص٣١.

[63] شيماء معروف فرحان: السياسة الأمريكية تجاه إيران...، المصدر السابق، ص١٣٦.

[64] شيماء عادل فاضل وعلي طارق: الأتفاق النووي: دراسة مقارنة بين إدارتي أوباما وترامب، مجلّة مدارات إيرانية، العدد (٣)، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٦. وكذلك ينظر: فراس عباس هاشم، تمثّلات أدراكية صعود مظاهر فجوة التأثير....، مصدر سبق ذكره، ص٨٤-٨٥.

[٦٥] فراس عباس هاشم: تمثّلات أدراكية صعود مظاهر فجوة التأثير....، مصدر سبق ذكره، ص٩٢.

[66] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٩٢-٩٣.

[67] المصدر نفسه، ص٩٣.

[68] نقلاً عن: شيماء عادل فاضل وعلي طارق: الأتفاق النووي...، المصدر السابق، ص٢٣٠.

[69] زينب عبدالله: موقف دول الخليج العربي من الأتفاق النووي الإيراني، مجلّة مدارات إيرانية، العدد (١)، (ألمانيا: المركز االديمقراطي العرب، ٢٠١٨)، ص٣٤٣-٣٤٤.

[70] نقلاً عن: خالد الخالدي: تباينات المواقف الخليجية من الأتفاق النووي: قادة المحور والقلقون، مقال متاح على الموقع الآتي:
https://www.alaraby.co.uk.بتاريخ٢٠١٩/٥/١١

[٧١] نقلاً عن: المصدر نفسه.

[72] زينب عبدالله: موقف دول الخليج العربي من الأتفاق النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص٣٤٦.

[73] القمة العربية: السعودية تطالب بموقف حازم حيال إيران والعراق يتحفّظ، مقال متاح على الآتي:
https://www.bbc.com/arabic/middleeast-48462841.٢٠١٩/٥/٣١ بتاريخ

[74] الموقف الإسرائيلي من الأتفاق النووي الإيراني، سلسلة تقدير موقف، وحدة تحليل السياسات، (الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، ٢٠١٥)، ص٢-٣.

[75] نقلاً عن: رقيب محمد جاسم: مستويات حيازة الأسلحة النووية ودوافعها، مجلّة دراسات اقليمية، العدد (٣٩)، (الموصل: مركز الدراسات الأقليمية، ٢٠١٨)، ص٣٩.

[76] المصدر نفسه، ص٣٨.

[٧٧] عبدالعظيم جبر حافظ: مدخل إلى إستشراف المستقبل في النظم السياسيّة (دراسة نظريّة ونماذج تطبيقيّة)، (بغداد: دار الكتب والوثائق،٢٠١٨)، ص١١٨-١١٩.

[78] محمد السعيد عبد المؤمن: حراس الثورة الإيرانية ودبلوماسيّة المرونة الشجاعة، مجلة مختارات إيرانية، العدد(١٥٩)، (القاهرة: مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية، ٢٠١٣)، ص٢٢.

[79] سايمون هندرسون: أرتفاع الأسعار في محطات الوقود قد يكون ثمن الضغط على إيران، مقال متاح على الموقع الآتي:
بتاريخ ٢٠١٩/٤/٢٣.https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis

[80] بهاء عدنان يحيى: الاستراتيجية الأمريكية حيال إيران...، مصدر سبق ذكره، ص١٨٩-١٩٠.

[81] فراس عباس هاشم: أرتدادات ضاغطة: الحرس الثوري الإيراني...، مصدر سبق ذكره، ص٥٥-٥٦.

[82] عومير كرمي: إستعداد إيران لإستغلال الثغرات النووية في اليوم الوطني للتقنيّة النوويّة،مقالة متاحة على الموقع الآتي:
بتاريخ٢٠١٩/٤/١٠.https://www.washingtoninstitute.org/policy-analysis

[83] عبد الحميد مرغيت ودينال خلفات: تجربة إيران في تشجيع الصادرات غير النفطيّة: عرض وتقييم، مجلّة مدارات إيرانيّة، العدد (٣)، مصدر سبق ذكره، ص٧٨-٧٩.

[84] الأقتصاد المقاوم: سبيل للتحرّر من الهيمنة الاقتصاديّة وإيران النموذج الأمثل، مقال متاح على الموقع الآتي:
بتاريخ ٢٠١٦/٤/٦.https://www.tasnimnews.com/ar/news

[85] قاسم محمد عبيد وحسين مهدي هاشم: مصدر سبق ذكره، ص٥٩.

[86] ست ملاحظات على استقرار القاذفات الروسية في إيران، وكالة أنباء مهر، مجلّة مختارات إيرانية، العدد (١٨٤)، (القاهرة: مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجيّة، ٢٠١٦)، ص٣٣.

[87] OPEC:Annual Statistical Bulletin 2016, Source already mentioned

[88] التقرير السنوي لعام ٢٠١٧ (IFC)، متاح على الموقع الآتي: https://www.ifc.org/ wps/

[89] فراس عباس هاشم: تمثّلات أدراكيّة صعود مظاهر فجوة التأثير...، مصدر سبق ذكره، ص٢٣٨.

[90] شيماء معروف فرحان: السياسة الامريكية تجاه إيران ...، مصدر سبق ذكره، ص١٢٨.

[91] مهدي خلجي: اللحظة الحاسمة لخامنئي...، مصدر سبق ذكره.

[92] خضير عباس النداوي: مضيق هرمز بين الأهميّة الاقتصادية والضغوطات العسكرية، مجلة آراء حول الخليج، العدد (٤٧)، (دبي: مركز الخليج للأبحاث، ٢٠٠٨)، ص٨٩.

[93] مايكل آيزنشتات وفرزين نديمي: شائعات حول الحرب: الرد على الضغط الإيراني في الخليج، مقال متاح على الموقع الآتي:-https://www.washingtoninstitute.org/policyبتاريخ ٢٠١٩/٥/١٧.

[94] نقلاًعن: فراس عباس هاشم: أرتدادات ضاغطة: الحرس الثوري الإيراني...، مصدر سبق ذكره، ص٦١.

[95] فرزين نديمي: المجابهة الصاروخيّة الإيرانيّة: تهديدات محتملة على أوربا والخليج وإسرائيل، متاح على الموقع الآتي
بتاريخ ٢٠١٩/٤/٣ -https://www.washingtoninstitute.org/policy

[96] المصدر نفسه..

[97] شيماء فرحان معروف: السياسة الأمريكية في عهد ترامب، مصدر سبق ذكره، ص١٣٢-١٣٣.

[98] سيرجي كونييف: خطة روسية سريّة لمساعدة إيران على تجاوز العقوبات الأمريكية، متاح على موقع سبوتنك الآتي:
بتاريخ٢٠١٨/١٠/١٥.https://arabic.sputniknews.com

[99] تقرير: صفقة صواريخ إس٣٠٠ لإيران...أبعاد وإنعكاسات، على الموقع الآتي:
بتاريخ ٢٠١٥/١١/٢٦.https://www.aljazeera.net/news/

[100] شيماء فرحان معروف: السياسة الأمريكية تجاه إيران...، مصدر سبق ذكره، ص١٣٧.

[101] تقرير: الصين تستثمر بـ٢٨٠ مليار دولار في القطاعات الإيرانية المُستهدفة بالعقوبات، متاح على الموقع الآتي:
https://arabic.rt.com/business/1043505 .بتاريخ ٢٠١٩/٩/٦

[102] هيبة غربي: مستقبل النظام المالي الأوربي المقترح...، مصدر سبق ذكره، ص٢١٤.

[103] المصدر نفسه، ص٢١٤.

[104] جاسم محمد طه: تأثير المقومات الاستراتيجية في تعزيز قوّة الدولة...، مصدر سبق ذكره، ص٢٥٩-٢٦٠.

[105] آياد خازر المجالي: أثر تعدّد الأعراق والأديان في المجتمع الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص٩١.

[106] ماثيو ليفيت: ماهي التداعيات الفعليّة من تصنيف (الحرس الثوري) منظمة أرهابيّة؟، متاح على الموقع الآتي:
https://www.washingtoninstitute.org/policy- .بتاريخ ٢٠١٩/٤/٨

[107] شيماء عادل فاضل وعلي طارق: الأتفاق النووي...، مصدر سبق ذكره، ص٢٢٨.

[108] هيبة غربي: إيران والخيارات القادمة، مصدر سبق ذكره، ص٣٥.

[109] نقلاً عن: عقب تهديد أسرائيلي.. إيران تحذّر من المساس بصادراتها النفطيّة، مقال متاح على الموقع الآتي:
https://www.aljazeera.net/news .بتاريخ ٢٠١٩/٣/١٣

[110] الموقف الإسرائيلي من الأتفاق النووي الإيراني، مصدر سبق ذكره، ص١.

[111] تقرير موقف: الولايات المتحدة وإيران: ضغوط متصاعدة وحرب مستبعدة، مركز الجزيرة للدراسات، على الموقع الآتي:
http://studies.aljazeera.net/ar . بتاريخ ٢٠١٩/٥/٩

[112] هيبة غربي: إيران والخيارات القادمة، مصدر سبق ذكره، ص٣٨.

[113] نقلاً عن: المصدر نفسه، ص٤١-٤٢.

[114] تقرير الحالة الإيرانيّة لعام ٢٠١٨، المعهد الدولي للدراسات الإيرانية، على الموقع الآتي:
https://rasanah-iii.org . بتاريخ ٢٠١٨/١٠/١٦

[115] هيبة غربي: إيران والخيارات القادمة، المصدر السابق، ص٣٩.

[116] المصدر نفسه، ص٤٠.

[117] ماثيو ليفيت: ماهي التداعيات الفعليّة من تصنيف (الحرس الثوري) منظمة أرهابيّة؟، مصدر سبق ذكره.

[118] تقارير حول بناء درع صاروخي أمريكي في الخليج، متاح على الموقع الآتي:
https://www.alhurra.com/a/newyork-report .بتاريخ ٢٠١٢/٨/٩

[119] جنيفر كنيير وأندرو تيريل: الثقافة الاستراتيجية الإيرانية والردع النووي، سلسلة دراسات عالمية، العدد (٨٨)، (أبوظبي: مركز الامارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية، ٢٠٠٩)، ص٣٠-٣١ .